الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–

الملحقة الجامعية مغنية

كلية العلوم التجارية

التخصص : اقتصاد نقدي و مالي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د

بعنوان

أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية

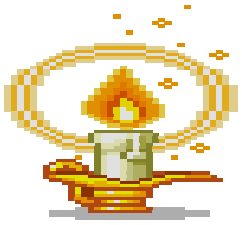

إعداد الطلبة:

هواري يرمقران

يواو يوسف

إشراف :

عيسي نبوية

لجنة المناقشة

– أ. د . أوبختي نصيرة	أستاذة تعليم عالي – جامعة مغنية–	رئيسة
– أ. د. عيسي نبوية	أستاذة تعليم عالي – جامعة مغنية–	مشرفة
– أ . د. خلوط عواطف	أستاذة تعليم عالي – جامعة مغنية–	ممتحنة

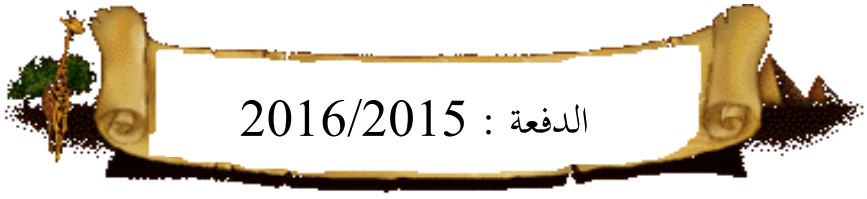

شكر و عرفان

قد تغيب اللغة و تتوارى حين يكون رد الجميل لعظام النفوس وأصحاب الفضائل و الشيم كدأب أستاذتنا المحترمة " عيسي نبوية" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها الشديدة، و أعطتنا من وقتها الثمين ، و لم تبخل علينا بأية معلومة صغيرة كانت أو كبيرة رغم انشغالاتها الكثيرة، فلم تمنعها من الإطلاع على مسودة المذكرة، و التي لا يسعنا إلا أن نقول:

فيك زاد يقوتـــــنا و يقينا عثرات الطريق بين التلول

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذه الرسالة من كافة إخواني في الله و أساتذتنا المحترمين ، إضافة إلى الموظفين في المكتبة الجامعية بمغنية.

فجزاهم الله عنا و عن جميع المسلمين و عن العلم و طلابه خير الجزاء فلهم جميعا نتقدم بخالص الشكر

إهـــــداء

إلى كل نفس عظيمة تواقة إلى الحكمة و المعرفة.

إلى كل حصين تواق إلى البحث عن الحقيقة فيما بدا و خفا.

إلى كل من صار على خطى الدرب فوصل.

إلى التي لم أجد كلمة توفي حقها و كلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها.

إلى منبع المواصلة و تحدي الصعاب و من وقفت إلى جانبي في السراء والضراء

إلى أحلى و أغلى أم في الكون.

إلى من سهر الليالي و رباني على الفضيلة و كان لي ذرع أمان أحتمي به من مكائد الزمان أبي الغالي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري الدراسي، إلى كل من علمني حرفا، إلى كل النفوس الطيبة و الإيرادات الخبيرة التي وقفت إلى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع، إلى كل أخواتي و إخوتي و أبنائهم و أخص بالذكر: أميرة، هارون، أيوب و إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم يذكرهم لساني إلى الذي كد و جد و سعى معي من أجل إتمام هذا العمل المتواضع أعز رفيق " يواو يوسف" و إلى جميع زملاء الدراسة و أخص بالذكر: أسامة، عمر، نصر الدين، محمد، سيد أحمد، إلى الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء. إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة.

في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

هواري

إهـــــــداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها إلى أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي و نور بصري " محمد" صلى الله عليه و سلم.

إلى التي لم أجد الكلمات التي توفي بحقها، إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب و الحنان، إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلي الحبايب أمي الغالية.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، إلى ال1ي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف و الحنان إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، أحمل اسمه بكل افتخار... أبي الغالي حفظه الله.

أرجو من الله أن يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتكما نجوما أهتدي بها اليوم و في الغد و على الأبد.

إلى أغلى و أروع جدتين : جنة الحاجة، و نانا الزهرة، حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى الأعمدة التي أضل ارتكز عليها للصمود إخوتي و أخواتي و أبنائهم وأخص بالذكر : بلال و آمنة.

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم و حبهم ، جميع أهلي و أقاربي و جيراني.

إلى كل من علمني حرفا ، إلى كل الأساتذة و المعلمين في جميع الأطوار التعليمية.

إلى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق نحو النجاح و أخص بالذكر: علواني محمد، عمر، سيد أحمد زيرق، وإلى من عمل معي بكد لإتمام هذا العمل المتواضع رفيق دربي " يرمقان هواري" ، إلى الأصدقاء بكاي، جابر، قاسم

وإلى كل و إلى كل من سقط من قلبي سهوا و إلى أطفال فلسطين الحبيبة، أهدي هذا العمل.

يوسف

1-قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في عدة بلدان	03
2	توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في فرنسا	60
3	تطبيق التعريف المعتمد من قبل الإتحاد الأوروبي	07
4	الحد الأقصى للعملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبعض البلدان التي نظمتها جامعة فرحات عباس	12
5	الحد الأقصى للرأسمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
6	كيفية استعمال المعايير الكمية للفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الأخرى ذات مستويات نمو مختلفة بالاعتماد على رأس المال و العمال.	15
7	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل.	20
8	مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية.	84
9	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على قطاع النشاط.	85
10	مقارنة خلق مناصب العمل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	85
11	المعوقات الداخلية أمام انطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	93
12	المعوقات الخارجية أمام انطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	108-107

2- قائمة الأشكال.

رقم الشكل	العنوان	صفحة الشكل
01	الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية	49
02	بعض مؤشرات التنمية	60
03	دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	63
04	أهداف التنمية المستدامة	69
05	أبعاد التنمية المستدامة.	72

الفهـــــــــــــــرس

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الأشكال و الجداول

الفهرس

المقدمة العامة.....أ- ز

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.....**01**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **02**

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها 02

المطلب الثاني: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....10

المطلب الثالث:أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15

المبحث الثاني:أشكال وخصائص والعناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **17**

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17

المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....24

المطلب الثالث: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28

المبحث الثالث: الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **30**

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي 31

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد الاقتصادي..... 33

المطلب الثالث:الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 37

خلاصة **40**

الفصل الثاني: مدخل نظري حول التنمية الاقتصادية

تمهيد **41**

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية **42**

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 42

المطلب الثاني: محددات التنمية الاقتصادية 45

المطلب الثالث:أهداف التنمية الاقتصادية 46

المبحث الثاني:نظريات التنمية الاقتصادية **48**

المطلب الأول:النظرية التقليدية للتنمية 48

المطلب الثاني:المساهمات الحديثة في نظرية التنمية 50

المطلب الثالث:سياسات التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها.....54

المبحث الثالث:التنمية المستدامة.....**59**

المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة 59

المطلب الثاني:تعريف وأهداف التنمية المستدامة 64

المطلب الثالث:مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة 67

خلاصة.....**78**

الفصل الثالث:أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية

تمهيد.....**79**

المبحث الأول:واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....**80**

المطلب الأول :مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري 80

المطلب الثاني:كيفية تطبيق التنمية داخل المؤسسة.....84

المطلب الثالث:أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 87

المبحث الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية **90**

المطلب الأول:المساهمة في توفير مناصب العمل والتقليل من حدة البطالة 90

المطلب الثاني:المساهمة في زيادة الصادرات والمبادلات الخارجية 91

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية.....92

المبحث الثالث:الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دور المؤ ص م داخل الاقتصاد الوطني....**94**

المطلب الأول:أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه تطور القطاع..... 94

المطلب الثاني: دور السياسات والبرامج الحكومية في دعم وتطوير القطاع الاقتصادي.....105

المطلب الثالث:التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....107

خلاصة **109**

الخاتمة العامة

قائمة المصادر و المراجع

الملخص

إن الظروف الاقتصادية الحالية، والوضع الدولي الراهن، وتوسع ظاهرة العولمة ،ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة عل الصعيدين المحلي خاصة والدولي.

فهي تلعب دورا هاما في اقتصاد المجتمع ،بحيث أنها تعتبر المؤشر الرئيسي على تقدمه وتطوره، وتعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية ،وهذا من خلال اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستوياتها الاقتصادية إضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات.

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، وفي هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي، الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت مظلمة العولمة.

نظرا للاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،حيث أن هذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا خلال بداية من سنوات التسعينات التي تعتبر كمرحلة انتقال من الاقتصاد الموجه الذي يعتمد على المؤسسات الكبيرة والعمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الخاص كأداة لرفع أداء الاقتصاد حيث يأخذ هذا الاستثمار شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها ، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت في تحقيق الأهداف المرجوة منها وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية ،وذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع المؤسسات- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية، التي تفرضها التعاملات الاقتصادية، وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية، وفي جميع المجالات (تمويل ،منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقيات دولية.....) ولكوننا لا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلى مجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية المستدامة ،وذلك من خلال تبني استراتيجية تهدف من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الإشكالية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى المعيشة للأفراد ،نتيجة رفع مستوى التوظيف وخلق مناصب شغل جديدة والقضاء على حدة البطالة والفقر، وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي، وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد وزيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات وكذا المبادلات الخارجية، وتحقيق التنمية الإقليمية والمحلية بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية.

ما هو أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية ؟

ولمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية سنحاول تفسيرها وتفصيلها في مجموعة من الأسئلة الجزئية التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها ومميزاتها؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ماهية التنمية الاقتصادية وأهم محدداتها؟
- ما هي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ؟

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار صحة الفرضيات التالية:

1- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع ظروف الدول النامية باعتبارها تستعمل أدوات بسيطة.

2- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الداخلي والخارجي ،من خلال توفير مناصب الشغل والحد من مشكل البطالة ،وزيادة الابتكارات وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل الوطني والتنمية الإقليمية ،وتنمية الصادرات.

3- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية فهي تعتبر العصب الرئيسي

2- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف المفكرين وواضعي السياسات الاقتصادية

- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

- لكون التنمية الاقتصادية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة.

- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .

- ✓ إبراز ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد
- ✓ إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
- ✓ محاولة إبراز العراقيل والصعوبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ محاولة دراسة علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية

4- منهج البحث:

من أجل مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمون التنمية الاقتصادية والمستدامة، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية وبالتالي التوصل ؟إلى الاستنتاجات والتوصيات المقترحة التي تمثل نتائج مفيدة في تقييم وبلورة هذه المفاهيم من أجل التغطية المنهجية لموضوع الدراسة ،فقد اشتملت الدراسة على ما يلي:

- أسباب اهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح علاقة التنمية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5- أدوات الدراسة:

ولتحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على مصادر المعلومات التالية:

- الكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية
- المجلات المتخصصة والملتقيات ذات الصلة بالموضوع
- الدراسات الجامعية في هذا الموضوع.
- بعض مواقع الانترنيت

6- تنظيم البحث:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول متعلقة بالجانب النظري

الفصل الأول: سنتناول في هذا الفصل عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول خصص لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتناول فيه مفهومها وأهميتها ومعايير تحديد تعريفها وأهدافها، أما في المبحث الثاني فقد خصص إلى الأشكال والخصائص والعناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم التطرق فيه إلى أشكال وخصائص وعناصر المكونة لها، وأخيرا المبحث الثالث والمتعلق بالاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتناول فيه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الاقتصادي والهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: يبحث هذا الفصل في التنمية الاقتصادية وهو أيضا يتجزأ إلى ثلاثة مباحث ،يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية ونتطرق فيها لمفهومها ومحدداتها وأهدافها،أما المبحث الثاني فقد خصص لنظريات التنمية ويشمل النظرية التقليدية

والمساهمة الحديثة في النظرية وكذا سياسات التنمية ومؤشرات قياسها،أما المبحث الثالث فنتطرق إلى التنمية المستدامة والتي يتم فيه إعطاء مفهوم وتعريف وأهداف التنمية المستدامة وكذا المبادئ والأبعاد.

الفصل الثالث:والذي ييتم فيه دراسة أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، سنتناول في المبحث الأول واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث مكانتها وكيفية تطبيق التنمية داخل المؤسسة وكذا أساليب دعم وترقية هذه المؤسسات أما المبحث الثاني فيتضمن بدوره مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في توفير مناصب العمل والتقليل من حدة البطالة، وزيادة الناتج الداخلي الخام وكذا زيادة الصادرات والمبادلات الخارجية وتحقيق التنمية الإقليمية، أما المبحث الثالث:فيهتم بدوره باستخلاص الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الوطني من خلال ذكر العراقيل والصعوبات التي تواجه تطور القطاع وكذا دور السياسات والبرامج الحكومية في الدعم والتطوير وأخيرا استنتاج التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول :

أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي

تمهيـــــــد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي ,وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم لما لها من أهمية بالغـــــة كدورها في التوظيف في حين أنها تعمل على التجديد والتوصل إلى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل الإنتاج شأنه شأن رأس المال واليد العاملة والربح, وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول المتقدمة والنامية ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره مما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة ,إلا إن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف و لان طبيعة الموضوع تفرض علينا وضع تعريف ملم بهذه المؤسسات من كل الجوانب يعكس مكانتها وأهميتها في المحيط الاقتصادي لذلك سوف ندرس هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المبحث الثاني: أشكال و خصائص و العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المبحث الثالث: الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداءا من الخمسينات من هذا القرن، وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية، من طرف الباحثين الاقتصاديين ، و بالخصوص المهتمين بمشاكل التنمية و النمو ، و كذلك المسيرين و مقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو النامية و كذا الهيئات العالمية الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.وخاصة صندوق النقد الدولي (FMI)، و ما زاد من أهميتها هو أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد أن يكون مكونا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي(1):

الجدول رقم (01):توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في عدة بلدان –

	الحجم	9-1	499-10	أكثر من500
		مؤسسات مصغرة	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	مؤسسات كبيرة
الو- م- أ	عدد المؤسسات	55.3 %	43.5 %	1.2 %
	اليد العـــاملة	3.7 %	31.6 %	64.7 %
اليابان	عدد المؤسسات	56.7 %	42.4 %	0.9 %
	اليد العـــاملة	13.6 %	58.6 %	27.8 %
المجموعة الاقتصادية الأوربية	عدد المؤسسات	72.5 %	26.7 %	0.6 %
	اليد العـــاملة	11.2 %	45.9 %	42.9 %

(**المصدر** Bettel thème planification et croissance accélère p.15 (.Maspero, Paris,1979

1- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 20 .

هذا الجدول يبين إلى حد بعيد مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد هذه البلدان الصناعية، و ميزة مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي من عهد بعيد، و هي تمثل حوالي99 %من مجموع المؤسسات و تشغل حوالي 50 % من الإجراء، و بما أن هذه البلدان المسيطرة على الاقتصاد العالمي فإن هذا يدل بلا شك على النجاح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات هذه البلدان، و هذا ما أدى بالبلدان النامية إلى محاولة الاستفادة من تجربة هذا النوع من المؤسسات ومن بينها الجزائر، و عليه أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع يفرض نفسه على البلدان النامية التي تطمح إلى تطوير و تنمية اقتصادها، و لذلك انتهت كل دولة في وضع تعريف تقريبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا حسب المعايير المستعملة في كل دولة .

الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعيين الحدود الفاصلة بينها و بين غيرها من المؤسسات ضرورة لا تستغني عنها، و نظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد لها أدى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها ، كما توجد تعاريف أخرى متفق عليها من طرف بعض المؤسسات الدولية كتعريف الإتحاد الأوروبي.

و من أهم الصعوبات التي نواجهها عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد:

1- **تفاوت درجة النمو**: إن العالم مقسم إلى: بلدان صناعية متقدمة و بلدان نامية، و هذا التقسيم يظهر لنا الاختلاف في نوع التكنولوجيا المستعملة، فالمؤسسات الصغيرة في اليابان مثلا تعتبر متوسطة أو كبيرة في الجزائر.

2- **اختلاف نوع النشاط الاقتصادي**: يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات، و ذلك تبعا للنشاط الاقتصادي المتبع، فالمؤسسات التابعة للقطاع الصناعي

التي تعمل في ميدان التحويل و إنتاج السلع تحتاج إلى استثمارات كبيرة و تستخدم عددا كبيرا من العمال نظرا لتعدد الوظائف، بينما الميدان الخدماتي كالنقل و التأمين تحتاج إلى عناصر متداولة و عدد قليل من العمال، بينما النشاط الزراعي يحتاج إلى إمكانية مالية متوسطة و عدد كبير من العمال، إذن أمام تنوع النشاط الاقتصادي يصعب علينا الوصول إلى تعريف موحد لها.

3- **تعدد معايير التعريف**: هناك معياران لتحديد تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- المعايير الكمية: التي تعني بالحجم و عدد العمال و حجم الاستثمارات.
- المعايير النوعية: و تحدد لنا الملكية، المسؤولية، السوق و طبيعة الصناعة.

و من بين هذه التعارف نذكر:

1- **تعريف اليابان**: تعتمد في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استنادا إلى القانون الأساسي لعام 1963 على مبدأ المعيار المزدوج (أي معيار رأس المال و عدد العمال) حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل و رقم أعمالها أقل من 50 مليونين.

2- **تعريف خاص بالو.م.أ**: حسب القانون 1953 فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين.

- **المؤسسات الخدماتية و التجارة بالتجزئة**: من 1 ⟵ 5 $ مليون كرقم أعمال.
- **المؤسسات التجارية بالجملة**: من 5 ⟵ 15 $ مليون كرقم أعمال.
- **المؤسسات الصناعية**: **عدد العمال** 250 عامل على الأقل.

3- تعريف خاص بجنوب شرق آسيا: في إحدى الدراسات الحديثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا، استخدم كل من " **بروتش** " و" **هيمنز**" (Bruche et Heimenz) التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، و الذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي .

- من 1 ⟵ 9 عمال: مؤسسات عائلية و حرفية.
- من 50 ⟵ 99 عامل: مؤسسات متوسطة.
- من 10 ⟵ 49 عامل: مؤسسات صغيرة.
- أكثر من 100 عامل: مؤسسات كبيرة.

4 – تعريف خاص بمصر: تعتبر مؤسسات الصغيرة و متوسطة إذا وظفت ما يقل عن 50 عامل.

5 – تعريف خاص بفرنسا: فرنسا هي الأخرى تعتمد على مبدأ المعيار المزدوج مثل اليابان فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين 0 إلى 500 عامل و رأسمالها المستثمر يقل عن 5 ملايين فرنك فرنسي. [1]

– الجدول رقم 02: يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب حجم في فرنسا

الحجم	1 - 9	10 - 499	أكثر من 500
	مؤسسات مصغرة	**مؤسسات صغيرةومتوسطة**	**مؤسسات كبيرة**
عدد المؤسسات	% 93	% 6.9	% 0.1
اليد العاملة	% 21	% 48	% 31

المصدر : Page : 03 APCE 2000

1- نبيل جواد، إدارة و تنمية الم ص م ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع المجد ، الطبعة الأولى، لبنان 2006، ص40.

6 – تعريف خاص بالمجموعة الأوروبية المشتركة C.E.E: توصل الاتحاد الأوروبي سنة 1996 إلى إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعتمد على معايير هي : عدد العمال ،رقم الأعمال ، الاستقلالية ، فالمؤسسة المصغرة هي التي تشغل أقل من 10 عمال ، و المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 50 عامل و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو ، أما المؤسسة المتوسطة هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 250 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو .[1]

– الجدول رقم 03 : تطبيق التعريف المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي

الـــــفـــــئـــة	عدد العمال	عدد المؤسسات	% النسبة	الأجراء	% النسبة
المؤسسة المصغرة	0 - 9	148.725	93%	221.975	35%
المؤسسة الصغيرة	10- 49	91.000	5.7 %	176.731	27.8%
المؤسسة المتوسطة	50- 250	1.682	1.3 %	237.669	37.2 %

المصدر: لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، جوان 2002، ص: .19

7– تعريف خاص بمنظمة العمل الدولية: تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار، و تشغل أقل من 50 عامل.

1– برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤ ص م و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006 ، شلف ص 116

8- تعريف خاص بالبنك الدولي لإنشاء و التعمير: يعرفها على أنها تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من 50 عامل، و رأسمالها أقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني. [1]

9- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الجزائر كغيرها من البلدان تسجل غياب تعريف رسمي لقطاع PME/PMI عدا بعض المحاولات التي تقدمت بها بعض الجهات المهتمة بهذا القطاع و التي تعذر عليها القيام بدراستها في حالة عدم تقديم تعريف ولو افتراضي لـــ PEM/PMI، فحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الصادر في 12 ديسمبر 2001، المادة 04 تعرفها مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 – 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج ،و تستوفي معايير الاستقلالية.[2]

من كل ما سبق يمكن أن نعرف المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة على أنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير و تستخدم رؤوس أموال صغيرة و توظف عددا محدودا من الأيدي العاملة و تتبع أسلوب الإنتاج الحديث أي يغلب على نشاطها الآلية و تطبق مبدأ تقسيم العمل.[3]

1- لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل سياسة تطوير في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائر، 2002 ، ص19.

2- قنيدرة سمية ، دور الم ص م في التخفيف من حدة البطالة، رسالة ماجستير ، تحت إشراف بوخمخم عبد الفتاح ، جامعة منتوري قسنطينة - 2010/2009-ص17

3- منال طلعت محمود،التنمية و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص307.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن المجالات المتاحة أمام المشروعات الصغيرة و المتوسطة ليست قاصرة على المزارع الصغيرة والأنشطة الحرفية والبيئية والمصانع الصغيرة، وإنما تمتد لتشمل الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية، مثل الخدمات الصرفية والفندقية والسياحية، وخدمات الصيانة والتشغيل، وخدمات النظافة، وخدمات لنقل والتحميل والتفريغ، وخدمات الإعلان والنشر والحاسب الآلي، ومطاعم الوجبات السريعة والوحدات العلاجية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أنشطة المحاجر والمناجم والتشييد والمقاولات.

حيث أصبح من الواضح رؤية أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل ، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا .وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه [1]

وبصفة خاصة تنبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول و خاصة العربية منها من عدة حقائق تتمثل فيما يلي:

1 – د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم إنسانية. ص15.

1. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر،ويساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي[1] ،أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة،ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل،وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%،وفى لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات،وتساهم بنحو 90% من الوظائف.وفى دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة،وتوظف نحو 62% من القوة العاملة،وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة. [2]

2. أن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو يزيد.

3. أن هذه المشروعات تشارك في الإضافة على الاقتصاد القومي حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%،من الناتج المحلى الاجمالى في اليمن عام 2005 ،وحوالي 77%، 59 % ،25% في كل من الجزائر ،فلسطين،السعودية على الترتيب خلال نفس العام، في

1- وزارة التجارة الخارجية،تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002،ص 05.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006، ص 78.

حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلى الإجمالي المصري[1].

4. أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني:معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقصد بها الأسس المعتمد عليها في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و في التفريق بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، و يمكن تقسيمها إلى:[2]

الفرع الأول: المعايير الكمية

هذه المعايير تتناول الجانب الكمي، والذي يصلح للأغراض الإحصائية و التنظيمية و التي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وفيما يلي تفصيل لبعض منها:

1- **معيار العمالة (عدد العاملين):** يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا للسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، و يختلف عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلد لأخر حسب تقدم الدولة أو تخلفها، و قد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات أهمها:

1 - حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر،كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229،القاهرة ، أكتوبر2006. ص30.

2- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع،.مؤسسة شباب الجامعة مصر 1992 .ص 216.

– إن عدد العمال ليس الركيزة الأساسية الوحيدة في العملية الإنتاجية، إلا أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة كحجم الإنتاج، المعدات الرأسمالية.

– لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة، و لكنها توظف عددا قليلا من العمال، ولا يمكن اعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة و المتوسطة و العكس بالنسبة للصناعات التي تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة،وتوظف عددا كبيرا من العمال.[1]

و من خلال الجدول التالي تلاحظ التباين في عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض البلدان.

الجدول رقم 04: الحد الأقصى للعاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبعض البلدان التي نظمتها جامعة فرحات عباس– سطيف– والبنك الإسلامي للتنمية.

الدولة	الو. م. أ	اليابان	ألمانيا	الهند	مصر	الكويت	العراق
عدد العمال	500 عامل	300	300	100	50	50	50

المصدر: إسماعيل بوخاوة و عبد القادر عطوي، " التجربة التنموية في الجزائر ، إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحوث ومناقشات الدورة التدريجية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاديات المغربية ، ماي ، ص 03.

2- **معيار رأس المال:** يستخدم في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية إلا أن هناك مشكلة في تحديد المقصود برأس المال، هل هو رأس المال المستثمر عامل أو ثابت(رأس المال الثابت يعبر عن قيمة المباني و الآلات و الأدوات وغيرها و التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، أما رأس المال العامل

1- إسماعيل محمد محروس، مرجع سبق ذكره ص 21.

فهو يمثل المورد المتغير للمشروع الذي يمول به أصوله المتداولة من مخزون سلعي، خامات و سلع نهائية وتمويل ما يوظفه من عاملين.....الخ)، لكن يفضل استخدام رأس المال الثابت وحده لأن العناصر التي تكون رأس المال العامل تختلف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى، و يتوقف ذلك على كفاءة و هيكل الإدارة و معدل دوران رأس المال و عوامل أخرى.

و ما يعاب على هذا المعيار:

- لا يصلح بمفرده كمعيار للمقارنة بين الصناعات المماثلة في مختلف الدول، حيث تختلف قيمة النقود من دولة للأخرى بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم و ارتفاع الأسعار و الحالة الاقتصادية بصفة عامة.

- تختلف قيمة رأس المال من دولة لأخرى حسب درجة التطور و التقدم، و لهذا فالأفضل استخدام أكثر من معيار (المعيار المزدوج: معيار حجم العمالة و رأس المال معا) للحكم على كون المشروع الصناعي صغيرا أم كبيرا، فمثلا من خلال الجدول التالي نلاحظ الاختلاف الواضح والجلي في استخدام رأس المال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

الجدول رقم 05: الحد الأقصى لرأس المال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الدولة	الكويت	اليابان	الهند	كوريا	مصر
الحد الأدنى لرأس المال(ألف دولار)	700	300	200	200	100

المصدر: إسماعيل بوخاوة و عبد القادر عطوي، " التجربة التنموية في الجزائر ، إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" مرجع سبق ذكره، ص03.

3- معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج: وهو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال،و قد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل

1- إسماعيل محمد محروس، مرجع سبق ذكره ص 217.

والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه الحصيلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها، كانت المؤسسة صغيرة.

4- معيار درجة الانتشار: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط و العمالة يساعد على ممارسة النشاط في أي مكان، لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار.[1]

و الجدول الموالى يبين كيفية استعمال المعايير الكمية للفصل بينها و المؤسسات الأخرى ذات مستويات نمو مختلفة بالاعتماد على رأس المال و العمال.

1- لمجد بوزيدي ،إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة تخرج ماجستير ،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2009/2008 ص 35

الجدول رقم(06) يبين كيفية استعمال المعايير الكمية للفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المؤسسات الأخرى ذات مستويات نمو مختلفة بالاعتماد على رأس المال و العمال.

	المؤسسات المصغرة		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر	–	–	500	15 مليون دج
فنلندا	–	–	350	–
فرنسا	–	–	500	5 مليون فرنك
بريطانيا	200	–	500	–
السويد	50	–	500	–
الهند	–	–	–	750 ألف روبية
اليابان	–	–	30	50 مليون ين
الشيلي	–	–	300	35 مليون دولار

Source : Sellami Ammar . de petite et moyenne industrie et développement ; mémoire de majester . Alger . 1980. Page 05.

الفرع الثاني: المعايير النوعية

1- المسؤولية: تقع على عاتق المالك الذي يمثل صاحب القرار داخل المؤسسة، كما يؤثر في طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة، حيث يؤدي العديد من الوظائف في نفس الوقت.

2- الســـــوق: يمكن أن نحكم حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، و تتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، فهي تكون كبيرة إذا كانت هيمنتها على السوق التي تفرض عليها نوع من الاحتكار بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بضيق و صغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه.

3- الملكيـــة: تعود ملكيتها في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية و عائلية يلعب فيها المالك الدور الكبير .[1]

4- طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على مدى استخدام الآلات في الإنتاج، فالصناعات الثقيلة و التعدينية و الكهربائية تشغل وحدات كبيرة من رأس المال ووحدات قليلة نسبيا من العمال، و العكس بالنسبة للسلع الاستهلاكية، تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثافة منتجاتها بعنصر العمل مما يتماشى و ظاهرة وفرة العمل.[2]

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها :

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية ، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل ،و كذا إحياء أنشطة و التخلي عنها لأي سبب كان.

1- لمجد بوزيدي ، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة تخرج ماجستير، مرجع سابق، ص 37

2- إسماعيل محمد محروس، مرجع سبق ذكره ص 211.

– استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين،و من خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالبة الاجتماعية في مجال الشغل.

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية ،أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي ،و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع انجاز و الأشغال الكبرى انه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في الأماكن النائية ،مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية ، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها،كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

– تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المبحث الثاني: أشكال و خصائص و العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، ونجمعها في النقاط التالية: أسلوب تنظيم العمل، الشكل القانوني، طبيعة المنتجات، المؤسسات التكاملية

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها:

– يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال و الأنواع وذلك حسب توجهها ومن بين أهم هذه الأنواع نجد:

1 – المؤسسات العائليـــة (المنزليـــة):

تتميز بأن مكان إقامتها هو المنزل، حيث تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية ،ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة وتركز في بعض الفروع الخاصة كالنسيج وتصنيع الجلود.[1]

2 – المؤسسات التقليدية :

ويقترب أسلوب تنظيمها من المؤسسات العائلية ، كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لمصنع ترتبط معه في شكل تعاقد تجاري ،وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل(ورشات صغيرة) ، مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

1– فتحي السيد عبده أبو سيد احمد ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية ، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 46

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل اكبر في الإنتاج بينما يستخدمان تجهيزات بكميات اقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية ولهذا فان معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفض سواء من الناحية البشرية للإدارة أو من ناحية النظام المحاسبي والتسويق وغيرها

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة :

وتختلف عن النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعة حديثة. وحسب الحاجات العصرية وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق التكنولوجيا بين كل من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرر السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياساتهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وشبه المتطورة وذلك من خلال :

العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الآلات و الأدوات المتطورة.

إنشاء وتوسيع أشكال جديدة متطورة وعصرية من المؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمة على الأساليب الحديثة في التسيير.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتيب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى نوعين هما:

المؤسسات المصنعة La petite industrie usinière؛

المؤسسات غير المصنعة La petite industrie nom usinière.

الجدول رقم (07): تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشات شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: لخلف عثمان، دور و مكانة الصناعات ص و م في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، دفعة 1994-1995، ، ص 20.

من خلال الجدول نميز بين مجموعتين من المؤسسات فالمؤسسات التابعة للفئة 1-2-6-7-8 مؤسسة مصنعة

بينما الفئتين 4-5 يدمجان من الناحية العلمية مع فئة المؤسسات غير المصنعة

1-المؤسسات المصنعـــة :

إن مفهوم المؤسســـات المصنعـــة جاء عن النظام الغربي مثل فرنسا، بحيث تستخدم فيه أساليب حديثة في التسيير و آلات متطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي ، أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، فإن المؤسسة المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب و إصلاح الآلات.

2-المؤسسات الغير المصنعـــة :

هذه الأخيرة تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و نظام الإنتاج الحرفي، و الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بالاشتراك مع عدد من المساعدين، و هو ما أشار إليه في الجدول رقم (07) بالفئات 3.2.1 ، إذ يعتبر الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك الذاتي أقدم

شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط ينتج بموجبه سلع و منتجات حسب احتياجات الزبائن .[1]

الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية [2]

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: هذه المؤسسة متخصصة في إنتاج:

- المنتجات الغذائية .
- منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة :و هي تجمع المؤسسات التي تختص في :

- الصناعات الميكانيكية و الكهربائية.
- صناعة مواد البنـــاء.
- صناعة تحويل المعادن.
- المحاجر و المناجم
- الصناعات الكيماوية و البلاستيك .

1- زكرياء زيدود، الدور الاقتصادي للمؤسسة ص و م ، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص12.

2- مروان بركاني، دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دار الأمة، الجزائر، 1998، ص 16-18.

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تختلف مؤسسات إنتاج سلع التجهيز عن سابقتها في كونها تعتمد على تكنولوجيا متطورة و عالية و ذات كثافة رأس المال، بالإضافة إلى المعدات و الأدوات ، الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا فإن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا و يشمل بعض الفروع ، كإنتاج و تركيب بعض المعدات البسيطة ، هذا بالنسبة للبلدان المصنعة، أما بالنسبة للبلدان النامية فيكمن نشاطها في تصليح الآلات،استخراج المعادن.

إن هذا التصنيف يساعد على إبـــراز أهميـــة المؤسســـات الصغـــيرة و المتوسطة إذ أنها تنشط في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.[1]

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني:

إن الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق وطبيعة النظام السائد ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة بينما الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا وتسودها أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات .

الأصناف القانونية للمؤسسات :

1. **التعاونيات** : تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية تؤسس من قبل مجموعة أشخاص بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من السلع والخدمات الضرورية بأقل تكلفة ممكنة .

1- منال طلعت محمود، مرجع سبق ذكره، ص303.

2. **المؤسسة العمومية** : هي المؤسسة التابعة للقطاع العام وتمتاز بإمكانيات مادية كبيرة ,تستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية و الإدارية والإعفاءات المختلفة كذلك يوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية .

3. **المؤسسة الخاصة**: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص ويمكن إدراجها إجمالا ضمن صنفين هما المؤسسات الفردية والشركات. [1]

1) **المؤسسات الفردية** : وهي التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط كما انه مسؤول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط وتمتاز هذه المؤسسات بإجراءات تأسيس بسيطة والحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية ويظل هذا النوع من المؤسسات النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2) **الشركات**: الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم بمشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة طبقاً للمادة 416 من القانون المدني الجزائري ,وقد وضع المشرع شروط موضوعية عامة هي الرضا ،الأهلية، المحل، أما الشروط الموضوعية فهي تعدد الشركاء, تقسيم الحصص, النسبة في المشاركة وتنقسم الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي :

1.2) شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف وهي ثلاثة أنواع:

أ- شركات التضامن: تقوم من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل وخارج المؤسسة

1- عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص28- 30.

ومن مزايا هذا النوع من المؤسسات انه نتيجة للمسؤولية التضامنية لشركاء داخل وخارج المؤسسة تزداد ثقة المتعاملين بها ومن عيوبها قد يتحمل الشريك خسارة كبيرة تكون ناجمة عن أخطاء لم يساهم فيها.

ب- شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه بينهم حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.

ج- شركة توصية بسيطة: هي من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء شركاء متضامنون يسالون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ,وشركاء موصون لا يسالون إلا في حدود حصصهم.

2.2) شركة ذات مسؤولية محدودة : يقوم العديد من المستثمرين على تنشيط المشاريع المصغرة والمتوسطة على شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن و تتميز هذه الشركة بـــ: ...مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس المال يوزع رأس المال إلى حصص متساوية قابلة للتداول.

3.2) شركات الأموال :وتتضمن ما يلي :

- شركات المساهمة[1]: يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية تسمى الأسهم تطرح في السوق لعملية الاكتتاب بينما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصورة

[1]- خفيف فتيحة- بابا عربي رحيمة ، فعالية سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في الاقتصاد و تسيير المؤسسة ، جامعة ورقلة، ، ص 14.

دورية على المساهمين ومن مزاياها : أنها تمتاز بقدرة عالية على استقطاب رؤوس الأموال الضخمة وتوظيفها في تطوير منتجاتها,كما تمتاز بقدرة كبيرة على مبدأ التخصص للاستفادة من مزايا تقسيم العمل تحدد المساهمة بقدر المساهمة في رأس مال الشركة تمتلك شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركاء

ومن عيوبها : إن عملية الاكتتاب تأخذ فترة طويلة وتتحمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة تتميز بإجراءات تأسيس جد معقدة.

المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى تجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا جذابا و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

الفرع الأول :مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1) الملكية المحليـــة: في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أشخاصا يقيمون ضمن نفس المنطقة و هذا يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية،وهذا يؤدي بدوره إلى استقرار العمالة أكثر فأكثر و خلق مناصب شغل أكثر للمقيمين و استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

2) التمويل و الاستثمار: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في تمويل جزء كبير من مشروعاتها، إن لم نقل كله على التمويل الذاتي أو القروض لدى الأصدقاء أو أفراد العائلة، حيث لا تحتاج إلى رأس مال كبير من أجل انطلاقها بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر ذلك بأنها لا تحتاج إلى مدة طويلة من أجل تحقيق المردودية.

3) التدقيق في الإبداع و الابتكار: في كثير من الأحيان تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابتكار و الإبداع في منتجاتها، و السبب في ذلك أنها لا تستطيع أن تنتج بحجم كبير، فتعوض هذا النقص بتعديل منتجاتها عن طريق الابتكار و الاختراع حتى تكون على المستوى الذي تستطيع أن تنافس بها الشركات الكبرى ذات المنتوج الوفير.

4) مرونة التنظيم: يتوفر هذا النوع من المؤسسات على هيكل اقتصادي أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع المختلفة، فنجد أن هذه المؤسسات تقوم بالإنتاج حسب الطلب و بدفعات محددة.

5) الاستغلال الجيد للموارد البشرية و المادية للمؤسسة: تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معبئا ممتازا للموارد البشرية و المالية فهي بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن تشغيل أموالهم عوض اللجوء إلى المصارف و ذلك بإنشاء مؤسسات خاصة بهم

6) قدرة الانتشار في مناطق جغرافية عديدة: بالنظر إلى حجمها الصغير يمكنها أن تدخل إلى مناطق جغرافية عديدة بعيدا عن المراكز الصناعية التقليدية ، و ذلك لتميزها بإنتاج سلع محلية خاصة بتلك المناطق ، هذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم السريع.

7) تعزيز الصادرات. تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة لا يستهان بها في تعزيز الصادرات، حيث نجد في البلدان المتقدمة يتساوى فيها حجم الصادرات مع المؤسسات الكبيرة، فمثلا في النرويج و هولندا تتجاوز حصتها من الصادرات ما نسبته 30 %. بالإضافة إلى هذه الخصائص يمكن أن نذكر ما أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1999 حول الظروف الاقتصادية للقطاع الخاص في الجزائر، و تقرير اللجنة الأوروبية في سنة 1996 حول ما تمتاز بها المؤسسات مثل:

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إعطاء ضمانات كافية للتحصيل على قروض بنكية، و هذا ما يفسر الانهيار و الموت السريع لهذه المؤسسات (13.6 %). [1]
- التوجه نحو التخصص في السلع و المواد الاستهلاكية و كذلك الخدمات.
- المساهمة المعتدلة في خلق فرص العمل (22.6 %).
- نقص و انعدام ثقافة التصدير.
- غياب كلي للإبداع و التجديد.

تميزت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها تتكون في شكل مؤسسات عائلية، بسيطة الهيكل التنظيمي و تستعمل طرق تسيير غير معقدة و تعمل على توفير شبكة من التداخلات بين المؤسسات الكبيرة و تدعمهـــا.[2]

الفرع الثاني: نقاط القوة و الضعف

إن لكل مؤسسة نقاط قوة و ضعف، وعلى غرار ذلك فإن للمؤسسة الصغيرة و المؤسسة نقاط قوة و ضعف لا يمكن إسقاطها على جميع المؤسسات و لا حتى تعميمها أو حصرها في نقاط معينة لأنه ليس لكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص واحدة، و ظروف متماثلة، ولا مجالات عمل محدودة، و نظرا لذلك تبقى النقاط التي سنعرضها معقولة إلى حد كبير و هي كما يلي:

1 - Annuaire Statistique. ONS. 1999.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

❖ **نقاط القوة:**

- البساطة في منظومتها.
- بساطة التكاليف لبنية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقاوم بسرعة التنافس الاقتصادي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون فيها نظام الاتصال بسيط ومباشر بين المدير والزبائن.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون تكاليف الإنتاج اقل درجة من أسعار العائدات و أكثر تنافس بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة تمكنها من المحافظة على مكانتها في السوق.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة

الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقل بيروقراطية من المؤسسات الكبرى [1]. تكون المؤسسة ذات السرعة في اتخاذ القرارات ورد فعل سريع على التغيرات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة .

❖ **نقاط الضعف:** يمكن حصر هذه النقاط فيما يلي[2]

- **نقص المعلومات:** إن قدرة التوقع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافية وذلك للحقائق الآتية:

- *التعامل بالمعلومات المجزاة.*
- *تجاهل التطور الاقتصادي.*

1- 2- العميد الركن الدكتور نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات ص و م الجزائرية – ط 1، ص 40- 43.

- **نقص الموارد المالية**:إن نقص مصادر البحث والتسويق يمكن أن يشكل خطورة قصوى.خاصة وان وجود المختصين المؤهلين أصبح ضرورة ملحة.
- **عجز هيأت التسيير خاصة منها المحاسبية.**

المطلب الثالث:العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

العناصر المكونة للشركة تتجلى في :

الفرع الأول: الموارد المادية : و نصنفها بخانتين هما:

- **مجموعة عناصر ثابتة** : والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض والمعمل، المحل والمكاتب valeurs immobilisées
- **مجموعة عناصر متحولة** : (éléments fongibles) والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك من خلال (cycle d'exploitation)الدائرة الاستثمارية مثلا : الموارد الأولية ,رأس المال ...

الفرع الثاني :الموارد الغير مادية :

من أهم العناصر المكونة للشركة في العالم الحديث هي العناصر الغير مادية ، إذ أن العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر من هذه الموارد و تتمثل في : (الملكية، الفردية، الشعار...)

الفرع الثالث : الموارد البشرية :

من الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية كل من :

المدراء والمالكين : هو مسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة وعليه تحقيق ثلاثة مهام رئيسية وهي :العمل مع الآخرين ,القيام بالوظائف

الإدارية ، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لانجاز أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية، ويتم تصنيف المدراء بناءا على خمسة تصنيفات يتم على أساسها تحديد أنواع المدراء :

- حسب المستوى الإداري (المدير و الإدارة العليا والوسطى)
- حسب مجالات الإدارة (مدير تسويق ، إنتاج ، مالية)
- حسب نطاق الإشراف (مدير وظيفي ، مدير عام)
- حسب المسمى الوظيفي (مدير,مدير إداري, رئيس إداري)

وتشمل وظيفة القائد أو المدير في أي مشروع أو مؤسسة توجيه وتحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول إلى أهداف مرتبطة بالأعمال.

ويمكن تقسيم الأساليب التي يعتمدها القائد إلى أربعة (4) وهي :

القيادة التي تهتم بالانجاز ، القيادة الموجهة ، القيادة بالمشاركة ، القيادة المساندة.

❖ **عملية القيادة:** تشمل (5) مهام أساسية للمديرين وهي :

- **التخطيط** : يشمل تحديد أهداف المنظمة وتقرير أفضل السبل لانجازها.
- **التنظيم**: يشمل تنظيم الأفراد والموارد المتاحة لتنفيذ الخطة.

-**صناعة القرار**: ويشمل تحديد مشاكل العمل ووضع البدائل التصحيحية واختيار البديل الأمثل

-**القيادة و التوجيه**: فالقيادة الفعالة تجعل أفراد المؤسسة يعملون معا بتناسق وانسجام لبلوغ الهدف

- **الرقابة**: تشمل مراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة

أ- **العمال**: يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى أهداف الشركة، يقوم القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى الأسفل لكل

المستويات في الفريق وتبقى المشكلة في ذلك النمط من الإدارة من القمة إلى القاع حيث إننا لا نتمكن غالبا من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة أو كيف تم استقبالها نظرا لقلة التغذية المرتدة من المستويات السفلى من الهرم الوظيفي، في حين يتحمل العاملون مسؤولية إنتاجهم ويتم دعم المستويات الثلاثة من خلال خبراء مثل : خبراء تكنولوجيا المعلومات.

لعل أفضل طريقة للوصول إلى قرار هي مناقشة المشكلة مع الزبناء وتحليل البدائل المتاحة وعلينا تشجيع من نقوم باستشارتهم على إبداء الرأي لذلك على. وإذا ما تطلب الأمر يمكن إشراك الآخرين في تقديم الأفكار وتجمع البيانات اللازمة وبعد البحث في كافة الخيارات حينئذ نكون في وضع جيد لاختبار منهج و أسلوب للتنفيذ. [1]

المبحث الثالث : الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير معظم الأبحاث والدراسات والتجارب إلى أهمية الدور المنوط بالمشروعات الصغيرة، حيث حققت الكثير والكثير في اقتصاديات الدول ولاسيما دول جنوب شرق أسيا بحيث أصبحت تمثل عامل تميز ونجاح فيها وعلى الرغم من سيطرة الكبيرة في بلدان العالم المتقدم إلا أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لازالت تمثل أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرين ، وتتجلى في قدرتها الكبيرة على دعم البنية الصناعية والاقتصادية وكذا العمل على تحسين الحياة الاجتماعية من خلال السعي على ضمان مستويات معيشة أحسن للفرد والمجتمع.[2]

1- العميد الركن الدكتور نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص (43 – 45)

2- بن رمضان حفصة، أزمور عكاشة، تمويل البنوك الأجنبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير 2 ــ تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2013، ص40.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاهتمامات الأساسية الحديثة على المستوى الدولي الإقليمي وهناك تباعد بين مختلف الكتاب حول أسباب ارتفاع مكانتها في النسيج الاقتصادي فمنها التطورات التكنولوجية تتجدد يوما بعد يوم وكذا التفرغ والتنوع في الأنشطة وظهور خدمات حديثة و الأزمات الاقتصادية كالأزمة البترولية مثلا التي دعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأظهرت أهميتها عن طريق امتصاص البطالة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

التطورات الاقتصادية والتحولات الدولية :إن الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود للأسباب التي نوجزها فيما يلي :

- عرفت دول غرب أوروبا أزمات متكررة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الكبرى ورغم ذلك قاومت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستطاعت الاحتفاظ بالعمالة وساهمت أيضا في خلق فرص عمل جديدة وعموما أظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما حقيقيا في التصدي للركود من خلال المرونة الديناميكية.

- نجاح التوجهات الإستراتيجية التي أنتجتها حول سوق أسيا التي أدت إلى بروز حركة صناعية ديناميكية و إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلية في التنمية ،وعلى سبيل المثال: "اقتصاد نابلوان"

- فشل اقتصاديات الدول النامية التي كانت تعتمد على الصناعات الكبرى مما أدى بها إلى توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الإصلاحات وهيكلة مؤسساتها وهي الآن تتجه نحو اقتصاد السوق وترسيخ قطاع حديث إستراتيجية تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة فيها.

- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في عدد الاقتصاديات طرح حتمية التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص العمالة للمسرحين من عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

1- **ارتفاع المكانة الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الشغل الشاغل للدراسات الجامعية في دول الشمال (كالجماعات المختلفة ومراكز البحث...) وتبنت العديد من الحكومات سياسة خاصة ومكملة لرفع قدرتها التنافسية والحد من العقبات التي تواجهها وهي تعمل الآن على إيجاد السبل بمختلف المستويات لتنمية قدرتها التصديرية في الأسواق الدولية .ومن بعض الإحصائيات تظهر مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات دول العالم المتقدم، وذلك لأنها أصبحت تشكل من 90 % إلى 80 % من مجموع المؤسسات وهي تحقق أغلبية الدخل والعمالة ويبدو من خلال المعطيات الإحصائية لهذه المؤسسات في مختلف الدول النامية والمتقدمة وان ظهورها في تزايد مستمر بل انه معظم المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع ويعود ذلك لارتفاع عددها في النسيج الاقتصادي ويراه الكتاب لأسباب منها:

- **ارتفاع حجم الخدمات** : إن ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات يعود إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وقد حصل قطاع الخدمات في الدول الصناعية خصوصا على مكانة هامة جراء ارتفاع ابتكارات حديثة في الأسواق المحلية والدولية كما أن الخدمات تجلب العديد من المنظمين والمبتكرين ،كما أن الخدمات تجلب العديد من المنظمين والمبتكرين ،كما أن الخدمات تنفرد بمزايا عن باقي القطاعات الأخرى لأنها لا تحتاج إلى مواد مالية كثيفة تجعلها ضعيفة المخاطرة نسبيا.

- **النمو السكاني** : ليس بإمكان الدولة تلبية كل طلبات سوق العمل بطرق مباشرة خصوصا بعد زيادة التحرر الاقتصادي المبني على منطق السوق

كما أن النمو السكاني هو عامل ارتفاع الطلب في أسواق العمل الأمر الذي يؤدي إلى نذره في الحصول على مناصب شغل في الأجهزة أو في الإدارة الحكومية ، هذا الوضع دفع العديد من أفراد المجتمع للتفكير جديا في إنشاء أعمال ونشاطات خاصة بهم .

المطلب الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي

إن الجانب التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له بعد هام في الإطار الكلي والقطاعي، ونجد عموما أهميتها على المستوى الكلي في القدرة على الابتكار وخلق فرص عمل جديدة ومقاولة الباطنية ، إلى جانب الفعالية ومرونتها العالية .

الفرع الأول : دورها على المستوى الكلي:

لفتت الصناعات والمؤسسات الصغيرة أنظار العديد من الكتاب الاقتصاديين والقائمين على السياسة الاقتصادية لما لها من فعالية كبرى في التشغيل كما لها فضل ابتكار الخدمات والصناعات الحديثة، يظهر دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية على الصعيد الكلي في محورين أساسيين:

أ- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والعمالة الكلية :

لم يشهد التاريخ المعاصر قدرة المؤسسات الكبيرة الحجم مناصب شغل جديدة كما سبق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واعتبرت السلطات الفرنسية إن المؤسسات الكبرى تراجعت في خلق مناصب شغل بينما أكدت أن المؤسسات الصغيرة و ا لم أنها قادرة على امتصاص البطالة.

واتضح أيضا أن من خلال الأزمات المتكررة وأهمها الأزمة التي شاهدتها أوروبا الغربية في التسعينات (أزمة البترول سنة 1971-1979) القدرة الهائلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب العمالة وفي هذا الصدد واستطلاعات إحصائية و أبحاث Xavier greffe التي أقيمت سنة 1979 قصد البحث وتقديم دور وفعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في فرص العمل ، وانطلق ذلك من خلال دراسة بحثية للعوامل التي تعرقل تطورها ، وقد أكد الباحث إن وجود محيط اقتصاد مناسب لتطور الأعمال يرفع من قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاستثمار، وقد استخلص الباحث المحددات الحقيقية التي ساهمت في التشغيل وتم إرجاعها إلى عوامل أساسية وهي:

- تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقيق معدلات نمو عالية بالنسبة للمؤسسات الكبرى رغم محدودية أسواقها، و أظهرت البحوث أن العديد من الدول الصناعية حققت توازن آو استقرار لأسواق العمل جراء نمو نشاطات الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

- تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تغيير إستراتيجيتها بالقيام بابتكار أوتعديل المنتج دون اللجوء إلى استثمارات ضخمة، وهو عامل أساسي لأنه يرفع من قدرتها على التأقلم مع للمتغيرات المفاجأة والمنافسة الشديدة ، وعموما فان المرونة العالية لهذه المشاريع أسهمت في استقرار أسواقها واحتفاظها بالعمالة.

- توفر محيط مؤسسي كالشروط القاعدية والخدمات المالية والقانونية إذ دفعت العديد من البطالين وذوي الكفاءات إلى المبادرة إلى إنشاء مؤسسات خاصة بهم.

ب- الابتكار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة :

أصبح الابتكار أداة أساسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس لزيادة إنتاجها فحسب و إنما لاستمرارها في السوق جراء المنافسة المتزايدة محليا ودوليا.

إن الابتكار مفهوم حديث للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي الواقع انه ضروري مع متطلبات السوق والمنافسة وعليه فهو يتطلب موارد مالية هامة و أعمال في البحث والتطوير ,والابتكار لا يعني استقطاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتكنولوجيا والتقدم التقني و الإداري و إنما يندرج في قدرة المؤسسة على خلق ابتكارات جديدة دون الحصول عليها, بينما بالنسبة للمؤسسات التقليدية والحرفية التي تعتمد على مواردها الذاتية ، فالأمر أصعب من ذلك لكونها تتميز بالبساطة وقلة التعقيد. يعني الابتكار دخول منتجات وخدمات جديدة في السوق لأول مرة ويتعدى هذا المفهوم إلى استعمال أساليب جديدة تتعلق بالمنتج أو طرق الإنتاج أو بالتوزيع وهذه التقنية قد تكون بسيطة أو معقدة تستعملها المؤسسة لتغير قدرتها التنافسية. و يكون الابتكار في المؤسسة الإنتاجية بشتى الطرق كما أن الابتكار يساهم في ظهور العديد من المؤسسات في مختلف الفروع الإنتاجية كالابتكار السلعي، الابتكار التنظيمي... إلخ.

الفرع الثاني: دورها على المستوى القطاعي :

إن المقاولة الباطنية هي أهم أشكال التكامل الصناعي وقد تكون أيضا تجاري عن طريق سلاسل التوريد أو التكامل الموجود بين الخدمات المختلفة سواء كانت الكبرى أو الصغرى.

إن للمقاولة الباطنية الصناعية أهمية كبرى في دفع حركة المؤسسات الصناعية وهي وظيفة صناعية أين يدمج فيها إنتاج مؤسسة ما بمؤسسات أخرى مع الحفاظ على

الاستقلالية التامة، كما أن التقدم التكنولوجي أصبح مهم واهم العوامل المولدة لوظيفة المقاولة، كما تتخذ المقاولة الباطنية أشكالا عديدة ونميز بين ثلاثة أنواع سواء كانت المنتج أو الخدمات المقدمة للمؤسسة المستفيدة .

- **تنفيذ الأشغال** : يعني تنفيذ الأشغال بشتى أنواعها كالبناء والترميم و أيضا شروط مسبقة الأعمال كالدراسات المختلفة (السوق ، المنتج ...)
- **الإنتاج** : وهي أكثر المقاولات الباطنية انتشارا في الدول الصناعية ويعني تقدم المؤسسة الصناعية قطاع الغيار والمعدات ، والمكونات ، الآلات .. حسب الخصائص والمواصفات التي يريدها المستفيد من الصفقة.
- **الخدمات**: تقوم المؤسسات الصغيرة و الم بأعمال عديدة منها الخدمات لصالح مختلف المؤسسات كالدراسات الفنية والبحث والتطوير .

الفرع الثالث: فعالية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :

أخذت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة على المستوى الجزئي لأنها تمتاز بالمرونة وسهولة دراسة الظواهر المتعلقة سواء بطرق الإنتاج أو سلوك الأفراد فيها ويعود ذلك أيضا لتنظيمها البسيط وحجمها الصغير ,إلا أن ليس هناك ارتباط مباشر بين مختلف التغيرات على المستوى الكلي للمؤسسة أو صعوبة تقييمها كمحيط اقتصادي تطور للأسواق ، فعالية للسياسة الاقتصادية ... وضعت عقبات هامة في حصر المتغيرات ووضع نماذج تنموية لها. [1]

1- العميد الركن الدكتور نبيل جواد، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

و تهتم النظريات الجزئية بالمؤسسات الصغيرة و ا لم من خلال الدراسات التالية :

- المحددات التنافسية
- القدرة على استعمال المعلومات العلمية والتكنولوجية .
- نوعية تنظيم الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاستثمار في المواد والمعدات الثابتة .
- المرونة (مرونة النشاط والمرونة المالية).

ويمكن القول إن الهدف الاستراتيجي العام للمؤسسة الصغيرة هو السوق بالدرجة الأولى، و إذا أراد المسير توجيه المؤسسة نحو النمو سيقوم بتنمية الموارد (الاستثمار، التكنولوجيا ...).

المطلب الثالث : الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية ،ليس بسبب عددها وتنوعها فحسب ولكن أيضا لتواجدها في كل المجالات الاقتصادية و مساهمتها في التنمية الجهوية ، و إكمالها مؤسسات كبرى أو اعتبارها ميدانا لتجارب كل التحديات و التكيفات، إنها إن صح التعبير مجال للتجارب الصناعية ومصدر للتجديد الدائم للصناعة والخدمات، وتعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة هامة ملئ الفراغ لمختلف الحلقات الإنتاجية فتغذي إنتاج الشركات والمؤسسات الكبرى بالإنتاج وتزودها بما تحتاجه من مواد ومنتجات نصف مصنعة حسب حاجات السوق المحلي وقد تتعدى بعض الأسواق العالمية .

1. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية :

يقوم النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع قاعدة صناعية تختلف من حيث الطبيعة والنوع أيضا تعمل على توازن الهيكل الصناعي في مختلف الفروع الصناعية مما يساهم في تكوين توازن قطاعي وتوازن جهوي وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة لها دور هام في ذلك ، ومن الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل في الدول النامية وتوسيع القاعدة الصناعية لتحقيق التكامل الصناعي بين مختلف الصناعات والفروع.

- **التنمية الجهوية** :لقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخصوصا المؤسسات الصناعية منها قادرة على الانتشار والتوسع الجغرافي لأنها تساهم في تعميق نشر القيم أو المبادئ الصناعية الايجابية بين أفراد المجتمع، و تستطيع المؤسسات الصغيرة وخصوصا الصناعية منها وضع آلية ضرورية لتحقيق التنمية الجهوية بتوفير الشروط التالية : البنية التحتية (منها الطرق ، الطاقة ...) و أماكن للسكن... .

- **تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج** : تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنويع وابتكار منتجاتها لكي تلبي حاجات السوق المحلي وغزو الأسواق الدولية . وتوفير فرص العمل و امتصاص ظاهرة البطالة.

2. أهداف خاصة بالتجارة الخارجية:

تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معالجة اختلال ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم أما عن طريق تصنيع سلع بدلا من استيرادها، أو تصدير سلع إنتاجية وسيطة ونهائية للخارج وبطبيعة الحال فان هذه المؤسسات تختلف باختلاف الطبيعة الاقتصادية لكل دولة و إستراتيجيتها.[1]

أ. **تحقيق سياسة إحلال الواردات** : إن التخطيط التنموي للمؤسسات الصغيرة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي له الأهداف الوطنية الأساسية في الاكتفاء الذاتي الذي قد يساهم في إحلال الواردات ، وتتمكن من تنمية الصادرات إذا تمكنت من تحقيق قدرتها التنافسية

1- العميد الركن الدكتور نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

على الصعيد الدولي ونجحت اليابان في ذلك بفضل سياساتها لدعم التصدير و إحلال الواردات.

ب. تنمية التصدير : لقد برهنت العديد من الدول أن نشاط إعادة التصدير لعب دورا كبيرا وناجعا لتحقيق نهضتها الصناعية (كالنموذج الأسيوي)، فألمانيا على سبيل المثال لها أكثر من **200 ألف** مؤسسة صغيرة تصدر بصفة مباشرة، وقد ساعدها في ذلك الانفتاح الدولي بحيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات قدرة هائلة في التصدير مثل المؤسسات الكبرى ولا فرق بينهما إلا في التقنيات و الأحجام.

عموما نشير إلا انه في ظل ظروف معينة يمكن أن يخضع جزء هام من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتصدير إذ تمكنت من تحسين قدرتها المرونة والفعالية ويقظة التكنولوجيا أو التدريب المتواصل للمنظمين والموارد البشرية للوصول إلى الأسواق الأجنبية يكون بعدة أشكال :

- التصدير المباشر.
- التصدير غير المباشر الذي مر عن طريق وسطاء مثل مراكز التجارة ومراكز الصادرات.
- الإدماج المادي بواسطة المصنعين الكبار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمكونات الداخلة في الصادرات التي تقوم بالتجميع من الباطن للصادرات .

خلاصة:

كما رأينا فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا كبيرا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل اقتصادي فعال داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصرة , ورغم ما يكتنف مفهومها من غموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا عاما لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول ، الشيء الذي لم يمنع من وجود بعض المحاولات في تعريفها من طرف منظمات دولية ، كذا الدول بناءا على مقومات بنائها الاقتصادي لظروف سائدة داخلها وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلاءم وتيرتها الإنمائية . لكن ذلك لا يخفي الدور المتناهي والمتزايد في الأهمية التي تعكسها هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية والنمو ببعدها الاقتصادي و الاجتماعي، الأمر الذي ظهر جليا من خلال الاهتمام المتزايد بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وما واكبها من تطور متسارع في نمط نمو الاقتصاد العالمي والذي صاحبه زيادة ثقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات القومية من خلال مساهمتها الكفاءة والفعالة في خلق قيمة اقتصادية و اجتماعية متطورة ومع الملامح الجديدة التي أصبحت تميز بيئة الأعمال اليوم من ثورة تكنولوجيو معلوماتية وانفتاح الأسواق وتقارب المسافات المدعومة أساسا من ظاهرة العولمة جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه جملة تحديات مصاحبة أضحت المؤسسات مهددة من ورائها بمخاطر تمس وجودها وكيانها ، الأمر الذي أوجب ضرورة البحث عن أفضل الطرق والوسائل للتعامل والتكيف معها .

الفصل الثاني :

مدخـــل نظري حول

التنميـــة الاقتصادية

تـــــمهـــــــيد :

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين و من طرف الرؤساء السياسيين خاصة في دول العالم الثالث و ذلك لأهمية التنمية في إحداث التطور و قدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه و تطوير قدراته و قدرات أفراده، مع ضرورة التركيز على أولوية تهيئة الموارد المحلية للمساعدة على الاندماج و المساهمة في تقدم هذه البلدان و بلوغ عدد من معطيات التحديث مثل الزيادة في إنتاجية العمل و المشاركة في صنع القرار و تطوير المؤسسات و المرافق بحيث تسمح بفعالية و عقلانية النظام العام والقضاء على الظروف التي تسبب التخلف،هذا عن مدى أهمية و مكانة التنمية الاقتصادية في حياة المجتمعات في الماضي و الحاضر و انشغالا لأجيال المستقبل.

و من أجل التعمق أكثر في موضوع التنمية الاقتصادية ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

يمكن النظر إلى عملية التنمية الاقتصادية،على اعتبار أن هذه العملية من بين خصائص مرحلة التقدم الاقتصادي للعالم الرأسمالي،لأن الظروف التي مرت بها الدول الرأسمالية خاصة ظهور الثورة الصناعية.مما دفعت هذه الدول إلى الانخراط في مراحل النمو الاقتصادي المعاصر،أما العالم النامي اليوم فلا يمكن أن يسعفه الزمن للوصول إلى تطلعاته في التقدم والرخاء المادي الإنساني،مثلما وصلت إليه المجتمعات الرأسمالية،باتخاذ أسلوب النمو الاقتصادي طريقا إلى ذلك التقدم،بل أن الأمر يحتاج إلى دفعات قوية في عملية التنمية الشاملة تضم كل قطاعات المجتمع.

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس و الفترات الزمنية و باختلاف وجهات النظر،إذ أصبح من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية الاقتصادية و سوف نقوم باستعراض لبعض تلك المفاهيم:

تعريف أول: التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال المهارات البشرية وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن،ولا تتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات اقتصادية معينة بل و تتضمن كذلك تغيرات في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية،و تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي الحقيقي و منه زيادة الادخار ،فالتراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع وتحسن مستويات الصحة و المعيشة و التعلم للسكان[1].

1محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي اللبي ، التنمية الاقتصادية،مفهومها،نظرياتها، سياساتها،الدار الجامعية ،مصر،2004، ص 16-17.

تعريف ثاني: لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يصمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه،بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[1].

تعريف ثالث: و يرى **جيرار دميري** ،بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع و مواصلته لفترة زمنية طويلة[2].

تعريف رابع: إن التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية،و النظم السياسية و الإدارية ،جنبًا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني،و استئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما [3].

تعريف خامس: التنمية الاقتصادية هي عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي و استخدام وسائل إنتاج أحدث و أكثر كفاية،مع إشباع متزايد للحاجات الفردية و الاجتماعية [4].

---

[1] باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية الشاملة المستدامة ،دار الأهلية للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،طبعة 1، 2003نص140.

[2] د.اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،عمان ، الأردن، 1997،ص50.

[3] رمزي علي ابراهيم سلامة،اقتصاديات التنمية ،دار الجامعية للطباعة و النشر ،الإسكندرية،1991،ص197-198.

[4] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1983 ،ص53.

و هو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية و أدوات العمل اللازمة للإنتاج،و توظيف الأيدي العاملة و المنتجة المؤهلة،و تطوير شامل للعلاقات الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.

و يتضح من خلال التعريفات السابقة أن أي دولة من الدول التي تأخذ سياسة التنمية الاقتصادية،إنما تحاول جاهدة عن قصد و عمد تنمية مواردها و اقتصادها القومي بهدف تحقيق زيادة واضحة في معدلات الدخل القومي بمعدل أكبر من الزيادة في النمو السكاني،حتى يتحقق بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن هنا فإن التنمية لا يمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها ،و إنما بالتخطيط العلمي الدقيق.

و لذا نرى أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن كل هذه التعريفات السابقة، سواء ارتباطها بالموارد البشرية أو المادية أو كيفية استغلالها وزيادتها.

و يمكن أن تعرف التنمية الاقتصادية و التي ترتبط بمجال اقتصاديات التعليم هي كيفية استغلال الموارد و توزيعها في المدى القريب و التقيد،أي اتصالها بالعملية التخطيطية،ومما سبق نستطيع أن نستنتج أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم،أي نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

المطلب الثاني : محددات التنمية الاقتصادية

إذا افترضنا أن زيادة الدخل الحقيقي يتبعها تحقيق المعايير الخمس الأخرى للتنمية الاقتصادية،كمحددات النمو الاقتصادي،أي كمحددات لنمو الناتج الإجمالي، وهنا نتحدث عن إمكانية الإنتاج ،فنذكر القروض الأساسية التي تم اشتقاق منحنى الإمكانيات الخاصة بالإنتاج في إطارها خاصة الفرضيتين الخاصتين بثبات حجم الموارد المتاحة و الآخر الخاص بثبات المستوى التقني باعتبارهما المحددين الأساسيين للتنمية.

1. زيادة الموارد المتاحة:

باعتبار أن بالإمكان زيادة حجم الموارد تماما بعد أجل في المدى الطويل كأن تنمو القوى العاملة عدديًا،و أن تتطور المهارات و الكفاءات عن طريق التعليم و التدريب ،و أن تستصلح أراضي جديدة و تنمية ثروات سميكة إضافية ،أو أن يتم تنمية عمليات الموارد المائية عن طريق إقامة الخزانات و السدود و حفر الآبار الجوفية، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بحيث يمكن زيادة إنتاج بعض أو جميع السلع و الخدمات دون نقص إنتاج البعض الآخر.

2. التقدم التكنولوجي:

يمكن كذلك تحقيق ذات الزيادة السابقة في إمكانيات الإنتاج،و لكن عن طريق التقدم التقني،فبالإمكان استخلاصه عن زيادة حجم الموارد بزيادة إنتاجها عن طريق استخدام تقنيات أو أساليب و فنون إنتاجية ترفع من الكفاءة الإنتاجية للموارد و عادة ينعكس التقدم التقني على تحسين كفاءة الآلات و المعدات أي الأصول الرأسمالية،و قد يشمل كذلك التحسين في أساليب التنظيم و الإدارة و قد يتحقق التقدم التقني في إنتاج أحد فرعي الإنتاج دون الآخر،و يقال له التقدم التقني المتحيز،و قد يكون التقدم التقني شاملا أو محايدا،أي يؤثر

إيجابا على الإنتاجية في مختلف فروع الإنتاج،و في كلتا الحالتين،فإن التقدم التقني أثرا مماثل تماما لأثر الزيادة في حجم الموارد، حيث يؤدي إلى دعم إمكانيات الإنتاج المنادية للاقتصاد، و إذا تمت زيادة حجم الموارد المتاحة،أو نمى التقدم التقني بشكل مستمر و دائم عام بعد آخر ،يصبح بإمكان تحقيق نماء الناتج الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني،فإذا ما تم توزيعه بصورة عادلة بين السكان و استغل جزء منه في الارتقاء بباقي مظاهر التخلف أمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بشكل دائم[1].

المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية هي مزيج من التطبيق الفكري و الفهم العلمي و النظري بما يجب أن تجربه المجتمعات الفقيرة و المتخلفة من تعديلات في هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، بهدف تحقيق حياة أفضل ،و أياما كان المفهوم الخاص للحياة الأفضل في المفهوم العام لها و الذي تضمنته التنمية يعني تحقيق أهداف المستخلصة في الشكل التالي:

[1] د. عزيز بشير طاهر ،التخطيط الاقتصادي ،دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت،2001،ص51.

الشكل رقم 1: الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية.

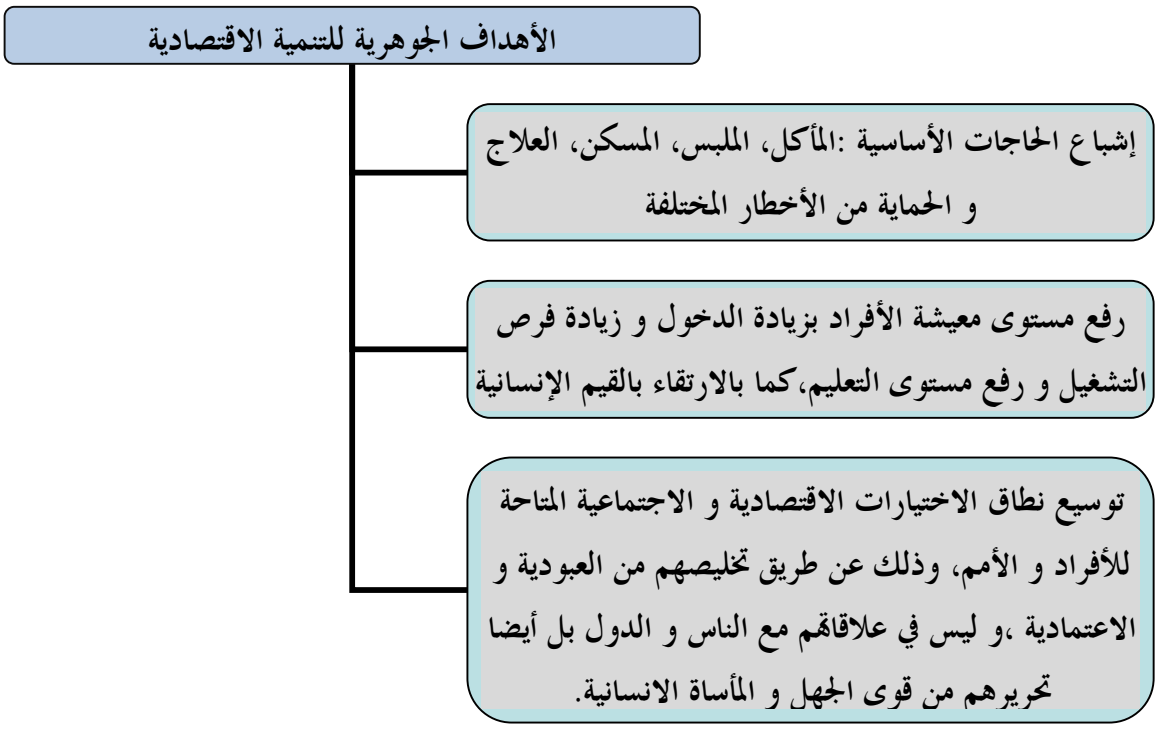

المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ،الإسكندرية،**1991**،ص113.

غير أن إعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة في سبتمبر **2000**،حدد أهداف التنمية التي يجب العمل على تحقيقها في :

1. القضاء على الفقر المدقع و الجوع.
2. تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة **2015** على أكثر كقدير.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول سنة **2015**.
4. مكافحة فيروس الايدز،و غيره من الأمراض المعدية الأخرى.
5. كفالة الاستدامة البيئية.
6. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المبحث الثاني :نظريات التنمية الاقتصادية.

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صافية، بمعنى أنها يجب أن تتضمن أكثر من الجانب المادي و الجانب المالي لحياة الناس،و لذلك فإن التنمية يجب أن تفهم بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم و إعادة توجيه للأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية على نحو شامل، فضلا عن التحسينات في الدخل و الإنتاج،و هنا نحاول أن نستكشف التطور الفكري لرؤية التنمية و أسباب حصولها في دول دون الأخرى،و ذلك بمراجعة نظريات التنمية التي تعتبر مدخل لدراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : النظرية التقليدية للتنمية

إن الأدب الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد هيمنت عليه أربعة أنماط فكرية رئيسية :

1. نموذج نمو المراحل الخطية.
2. نظرية و أنماط التغيير الهيكلي.
3. ثورة الاعتماد الدولي.
4. النموذج الكلاسيكي الحديث.

رأى المنظرون في عقد الخمسينات و بداية عقد الستينات من القرن العشرين الماضي أن عملية التنمية بوصفها سلسلة من المراحل متتابعة من النمو الاقتصادي التي تمر بها كل الدول،و ابتداء كانت نظرية اقتصادية للتنمية و التي تتضمن الكمية الصحيحة و الخليط الصحيح من الادخار و الاستثمار و المساعدة الأجنبية ،و كل هذه العناصر كانت ضرورية لتمكين الدول النامية للتقدم على النمو الاقتصادي الذي اتبعته تاريخيا الدول المتقدمة ، وهكذا أصبحت التنمية مرادف للنمو الاقتصادي الكلي السريع، إن مدخل المراحل الخطية

هذا كان قد حل محله في عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي مدرستين اقتصاديتين متنافستين، الأولى ،و هي التي ركزت على نظريات و أنماط التغيير الهيكلي مستعملة النظرية الاقتصادية الحديثة و التحليل الإحصائي في محاولة لعرض العملية الداخلية للتغيير الهيكلي الذي يجب أن تمر به الدول النامية إذا أرادت أن تنجح في خلق عملية نمو اقتصادي سريعة ومتواصلة ، الثانية ،و هي ثورة الاعتماد الدولي و قد كانت ذات توجه سياسي و ثوري أكبر ، وكانت تنظر إلى التخلف بصيغة العلاقات بين القوة المحلية و القوة الدولية،و بصيغة جمود الهياكل الاقتصادية المؤسسية ،و ما نتج من اقتصاديات مزدوجة (**Dual économies**) و مجتمعات مزدوجة كلاهما ضمن الدول و بين الدول في العالم، تميل نظريات التبعية(**Dependeny théories**) الى أن تركز أو تؤكد على قيود سياسية و مؤسسية تقيد التنمية الاقتصادية،و كان التأكيد قد وضع على الحاجة إلى سياسات رئيسية جديدة من أجل التخلص من الفقر و لتوفير فرص عمل متنوعة أكثر و تقليل التفاوت في توزيع الدخل و عبر معظم عقد الثمانينات و بداية عقد التسعينات من القرن العشرين الماضي مدخلا رابعا، أنه المدخل الكلاسيكي الحديث الذي يؤكد على الدور المفيد الذي يلعبه السوق الحر والاقتصاديات المفتوحة و خصخصة الشركات العامة غير الكفؤة،إن الفشل في التنمية استنادا إلى هذه النظرية أو هذا النموذج ليس بسبب القوى الاستغلالية الداخلية و الخارجية كما تعرضها نظرية التبعية،و إنما هو بسبب أو هو نتيجة لكثير من التدخل والتنظيم الحكومي في الاقتصاد الوطني[1].

1 محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ،دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان ،طبعة أولى،2010 ،ص123-124

المطلب الثاني : المساهمات الحديثة في نظرية التنمية

ثمة نظريات عدة جديدة في التنمية الاقتصادية ،أصبحت مؤثرة في عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي و السنوات المبكرة من القرن الحادي و العشرين أكدت على المتكاملات والمتممات(**complémentarités**) بين شروط عدة ضرورية للتنمية الناجحة، وتجلى هذا الاهتمام في ظهور عدد من النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت اهتمامها على ضرورة إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول النامية، بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة في الدول المتقدمة.

1. نظرية الدفعة القوية:(نظرية النمو المتوازن)

و يرى مؤيدوها أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات كل حسب حاجته،و ذلك نتيجة لتشابك التي يعد كل منها سوقا للبقية.

تنسب هذه النظرية إلى **روز نشتا ين- روردان** - الذي يؤكد على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية و أجنبية،و القيام باستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية و مشروعات عامة متعددة،تشرف عليها الحكومات [1].و تؤكد على حتمية التصنيع و أهميته الذي يحتاج إلى رأسمال أولي يمكن الاقتصاد من الانطلاق،فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية،فإن الاستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلح في انطلاق الصناعة فهو يرى أن التقدم خطوة لكن يكون له تأثير فاعل في كسر الحواجز و القيود و كسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة،بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي،و هذا يعني حدا أدنى من الاستثمار،يقدر ب**13.2%** من الدخل الوطني خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية ثم يرتفع تدريجيا،و ينطلق **روردان** في تبريره للدفعة

[1] - مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية،بيروت، 1980،ص83.

القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة،و مجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي[1].

و يرى **رودان** أن هناك أسلوبان للتصنيع الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة و الاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، و هو أسلوب مكلف ويحمّل الأجيال تضحيات ضخمة ،كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد لأنه يتجاهل مزايا التخصص و تقسيم العمل،أما الأسلوب الثاني فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثماراتها المباشرة و الغير المباشرة في الدول المختلفة،و يعتقد هذا الأسلوب بفعل مزايا التخصص ،فهو مفيد للبلدان المختلفة و المتقدمة على حد سواء،و هو ما جعله ينادي بضرورة تدخل الدولة المضيفة لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي و البني التحتية [2].

و يؤكد المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني ،ومن ثم زيادة الميل الحدي للادخار،و بالتالي ارتفاع حجم الادخار،و بذلك فإن عملية التنمية تحدث نتيجة للاستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة،و هو ما جعله يؤيد تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

2. نظرية النمو غير المتوازن:

يرى أنصار هذه النظرية ضرورة أن يكون تركيز الدولة لبرامج و مخططات التنمية على قطاع رئيسي ورائد.و ذلك بسبب قلة الموارد المالية،و يرون أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدول النامية.هذا في اعتراض واضح على مؤيدي الدفعة القوية و النمو المتوازن

[1] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ،نظريات و سياسات و موضوعات،دار وائل للنشر ،عمان،الأردن ،2007،ص88.

[2] – عبد الجبار حمد عبيد البهاني،الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي ،دار وائل للنشر و التوزيع نعمان، الأردن، طبعة أولى،200 1 ،ص179.

ويرى الاقتصادي الأمريكي هيرشمان الذي قدم نظريته من النمو غير المتوازن من خلال كتابه " **إستراتيجية التنمية الاقتصادية** " أن عملية التنمية م على أساس تنمية قطاعات رائدة في الاقتصاد و التي تساعد بدورها القطاعات التابعة على النمو [1].

1.2. نظرية أقطاب النمو:

كان الفرنسي فرانسوا بيروا أول من شرح ما سمي بنظرية أقطاب النمو التي لا يختلف جوهرها عما شرحه هير شمان في نظريته[2].و هي المناطق الأكثر تقدما و اجتماعيا من المناطق الأخرى ،مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نموا،و يتجه النشاط الاقتصادي للتوطن حول هذه المناطق ،فالقطب يحتوي على صناعة أو صناعات محركة ولكنه يتجاوزها من حيث تأثيره،و بفضل تأثير المراكز الحضرية تحفز النمو الذي ينتشر مع الوقت إلى سائر المناطق في الوطن، و يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان و دفعة واحدة ،بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو ،و بالتالي تنشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني[3].

و لقد استعملت نظرية فرانسوا بيرو في النمو ليس فقط لتفهم التركيب الوسطي وتنظيمه،و إنما كوسيلة لحل المشاكل الجهوية على المستوى الدولي و في مختلف الأنظمة الاقتصادية و السياسية [4]،فهو يستعمل نظرية الموقع التي تطالب بأن يؤخذ البعد المكاني بعين الاعتبار عند التخطيط،لكون المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع و البعد من المراكز الحضرية.

---

1 حربي محمد موسى عريقات ،مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي ،دار وائل للنشر ،عمان، طبعة ثانية،1997، ص87.

2 مدحت القرشي ،مرجع سابق ،ص100.

3 فرانسوا بيرو ،فلسفة لتنمية جديدة ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،1983،ص145.

4 بشير محمد التيجاني ،مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987، ص47.

2.2. نظرية هيرشمان في الصناعات المحركة:

حسب هيرشمان فإن الدفعة القوية للنمو يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات محددة،ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة،بدلا من توزيعها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها ،و لكن المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن تكمن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات والمشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية،و يقول هيرشمان إن التنمية الاقتصادية اتخذت في الواقع شكل انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني نحو التنمية أو التقدم، ومن ثم تقوم القطاعات المحركة بتحريض القطاعات الأخرى،و هي النظرية المناسبة للدول المتخلفة التي يعوزها القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية بما يوفر من الموارد النادرة.

3.2. نظرية الصناعات المصنعة :

إن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها المحرض لعملية التنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة،لأن الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تكون حولها شبكة من الارتباطات الأمامية و الخلفية،و يركز **جيرار دو بيرنيس** على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف باسم " **الصناعات المصنعة** " التي تتمثل وظيفتها الاقتصادية الأساسية في إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الاقتصاد الوطني،من أجل رفع إنتاجية العوامل أو إنتاجية الاقتصاد ككل،و يرى أن تحولات البنى الاقتصادية ستنعكس على البنى الاجتماعية و الثقافية،و يؤدي تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها،و حتى تقوم بهذا الدور يجب أن تكون:

- تساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج الوطني.
- مستقلة عن مصادر التمويل و مراكز التصنيع الخارجية.

- أن تكون هناك أنشطة اقتصادية تستخدم منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها [1].

و يمكن حصر الحجج المؤيدة لآلية التنمية غير المتوازنة في الآتي:

- يؤدي تركيز الاستثمارات في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية إلى التحكم فيها والاستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية.
- يؤدي تركيز الاستثمارات في عدد محدود من المشروعات التنموية المختارة بعناية إلى تحريض النمو و تسريعه.
- يمكن أن يكون منتج المؤسسة أكثر ملائمة من التكنولوجية المستورة.

المطلب الثالث :سياسات التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها.

الفرع الأول: سياسات التنمية الاقتصادية.

تتجلى سياسات التنمية الاقتصادية في:

- تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل و توفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية و التنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.
- تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي و الاستثمار في إنشاء الطرق و المواصلات و مشروعات الري و السدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ،و قد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.
- تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع و تطوير القطاع الزراعي،و قد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها

[1] -Gérard de bernis, Industries industrialisantes et le contenu d'un politique régionale, Parie 1966, p417.

ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية،التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

- تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة،بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية و تمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

الفرع الثاني :مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الأهداف،أو لتقييم النتائج،ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية،فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية و الأدلة المركبة.

1. المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد،و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد،أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي(**GNP**) ،كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون،أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات،و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي **GNP** أو **GDP** الكلي أو للفرد.

و يتجلى ذلك في العمالة و البطالة و الأجور و ظروف العمل و دخل الأسرة و إنفاقها و الادخار والاستدانة وتوزيع الثروة و أسعار الاستهلاك و الخدمات التعليمة والصحية...الخ.

2. المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية ،الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية و منها،تخطيط التنمية و تقييم التقدم في تحقيق أهدافها،و دراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة،و توجهت هذه المؤشرات إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه.و تستعمل بشكل شائع كتقريب و قياس جزئي لأمور كالعدالة و الأمن و التعليم و عناصر أخرى في السياسة الاجتماعية مثل:مؤشرات الصحة و الوفيات...الخ.

3. مؤشرات الحاجات الأساسية:

نتيجة للقصور في أداء ال **GNP** لدورة في قياس التنمية ،جرت محاولات عديدة لتلاقي ذلك القصور و تنوعت اتجاهاتها و منهجياتها من تصحيح ال **GNP** إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية و الأدلة المركبة للتنمية،كما أخفقت البحوث في المؤشرات الاجتماعية في تقديم بديل شامل سريع التقبل على غرار الـــ **GNP** للفرد.و لم تفلح جهود تطوير أدلة مركبة لتقدم مقاييس أفضل من قياس الإنتاج المادي للسلع والخدمات و لتعبر عن " نوعية الحياة "و "الرفاه الاقتصادي" أو"الاجتماعي" أو غير ذلك ،و قد استخلص **هايكس وستريتين** نتيجة مراجعتهم لهذه المقاربات و المفاهيم "إن استعمال المؤشرات الاجتماعية و البشرية هو أكثر المكملات لـــ **GNP** أهمية ،خصوصا إذا كان العمل على المؤشرات يطال المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية "،و يتجلى ذلك في قياس

الاستهلاك،قياس جهود منظومة الخدمات العمومية،قياس عرض السلع و الخدمات،تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية،تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.

4. مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

أ. قياس الرفاه:

يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه،و يبرز هذا الجدل جزئيا من واقع أن بيانات العائلة تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين **80-90%** من السكان،ما يعني عدم دقة في أحد المقاييس أو فيهما معًا،و تتميز بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي:أدلة الرفاه الحقيقية،و الإنفاق الكلي و الدخل الكامل،و في دراسة أخرى استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الأسرة للفرد،إنفاق الأسرة الجمالي للفرد،إنفاق الأسرة على الغذاء للفرد،عدد السعرات الحرارية لدى الأسرة للفرد،نسبة الأنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة.

ب. نوعية الحياة:

إن الاهتمام العالمي بنوعية الحياة حديث نسبيا،و قد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني،ونوعية الحياة تعبير ذاتي جدا عن رفاه الفرد أو شعوره بهذا الرفاه،و قد تعبر عن جملة من "الرغبات" التي عندما تؤخذ معًا تجعل الفرد سعيدًا أو راض عن حياته،و تتجلى عموما في الأمن والسلام وتكافؤ الفرص و المشاركة و الرضا الذاتي.

5. مؤشرات الأدلة المركبة:

تبين كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة إلى رقم وحيد سريع التناول وسهل الاستعمال على غرار الـــ **GNP/PC** ليكون مؤشرًا خاما عن "التنمية الاجتماعية"

وبعض هذه الأدلة أعدها جهات علمية و دولية و بعضها من إعداد مجلات متخصصة وهي:دليل مستوى المعيشة،دليل نوعية الحياة،دليل الصحة الاجتماعية،دليل التنمية البشرية،دليل العام للتنمية و الشكل التالي يوضح بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 05:بعض مؤشرات التنمية.

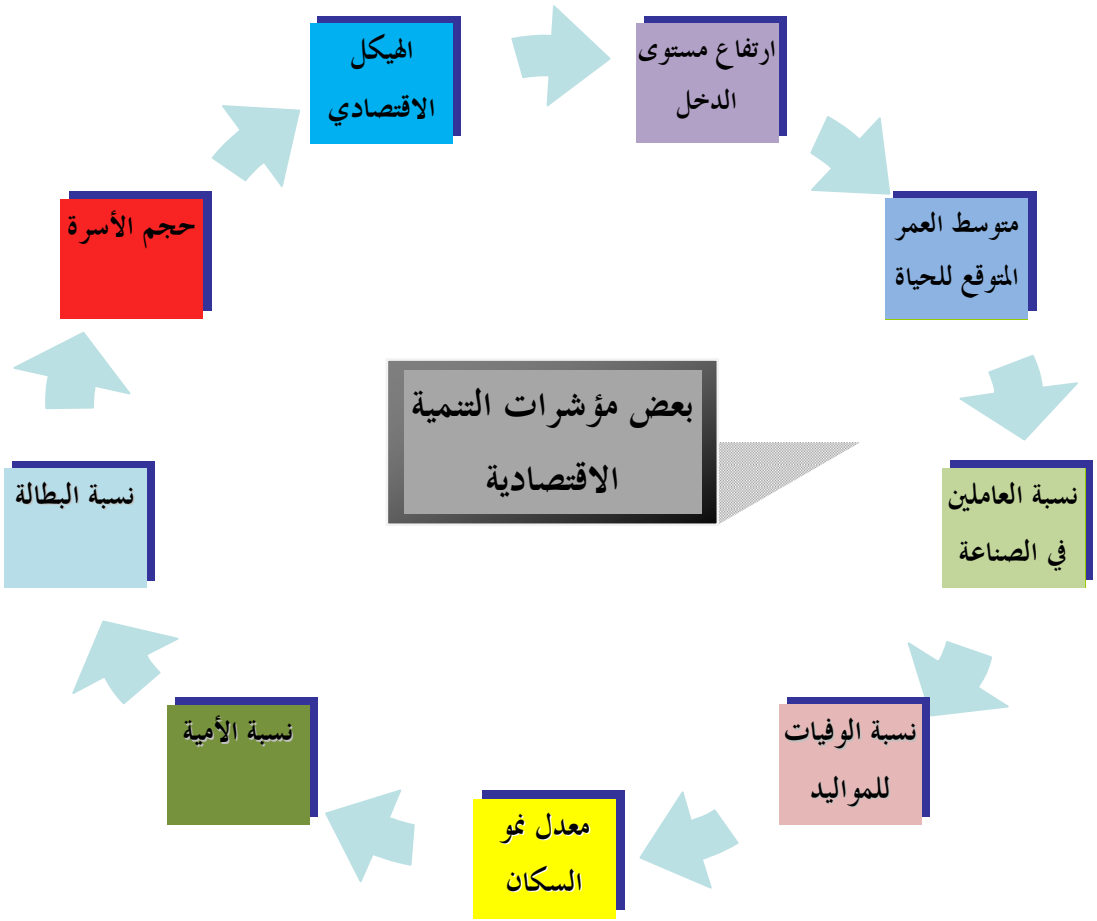

المصدر :عثمان محمد عتمان،قياس التنمية البشرية،مراجعة نقدية ،ورقة معدة الى اجتماع خبراء التنمية البشرية،القاهرة،ديسمبر **1983**،**ص30**.

المبحث الثالث :ماهية التنمية المستدامة.

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا في هذه الأيام لا شيء إلا لأن الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض،و قد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنفذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية، و الذي يقف عليه مصير البشرية.

المطلب الأول :مفهوم التنمية المستدامة.

إن المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة يدرك تماما أن موضوع الاستدامة ليس موضوعا وليد الساعة و إنما جاء بناء على مجموعة من التعديلات و الإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة،ونتيجة أيضا للتجاوزات الخطيرة التي أصابت الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية الغير الواعية،وبسبب الاستعمال اللاعقلاني و الغير رشيد للموارد المتاحة،هذه الإصلاحات التي شملت مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

إن التنمية في مرحلتها الأولى كانت مرتبطة كل الارتباط بالجانب الاقتصادي و هذا ما جسده النمو الاقتصادي، حيث كانت في هذه المرحلة يعبر عنها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الإجمالي و نصيب الفرد منه...الخ،و كان هذا الاتجاه يعبر عن"حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

كما يعتبر أنه"التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي،و الذي يهدف إلى رفع المعيشة الفعلية للسكان"،إن الجانب الذي ركزت عليه التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي والذي يعبر عن ضرورة تحقيق التراكم الكمي و المادي،كان هو نفسه الجانب الذي انتقد منه لكونه

1 نعمة الله نجيب إبراهيم،أسس علم الاقتصاد،مؤسسة الشباب الجامعية،الإسكندرية،2006،ص20-21.

كان مهملا في حق الجانب المعيشي للشعوب بسبب إلغاءه لمتغيرات الرفاهية التي تبحث عنها كل المجتمعات المتقدمة و المتخلفة.

و بالرغم من نجاح هذا النموذج التنموية – التنمية الاقتصادية- القائم على الدمج بين المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة ظهر متغير آخر،أجبر الباحثين و الاقتصاديين على ضرورة دمجه ضمن المناهج و الخطط التنموية،و هذا المتغير هو المتغير البيئي،و هذا بسبب التدهور الخطير الذي أصاب الكرة الأرضية من الجانب البيئي بسبب المخلفات البشرية،و هذا ما خلق أمراض خطيرة أصابت المجتمعات البشرية و الحيوانية...الخ.

إن هذا النموذج المستحدث الذي أطلق عليه مصطلح التنمية المستدامة و الذي يقوم على الدمج بين البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البعد البيئي ،و هو ذلك النموذج الذي يلغي فكرة الاستغلال الغير مدروس و الاستعمال التبذيري و الغير رشيد للموارد المتاحة،و محاولة التقليل من النشاطات الصناعية و التحويلية المسببة للتلوث،و هذا للتقليل من التدهور البيئي و السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية اقتصادية شاملة و متوازنة.

و بعد إدراك الدور الكبير الذي ستلعبه التنمية المستدامة في الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للمجتمعات المتقدمة و النامية،و بدأت التنمية المستدامة بالتطور والتوسع و الانتشار شيئا فشيئا،و أخذت النصيب الكبير من اهتمام الحكومات حتى باتت تعبر عن منظومات اقتصادية و سياسية و بيئية،و الشكل الموالي يبين تطور دور الأطراف المساعدة أو القاعدة في بلورة و تعميم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

الشكل رقم 02: دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.

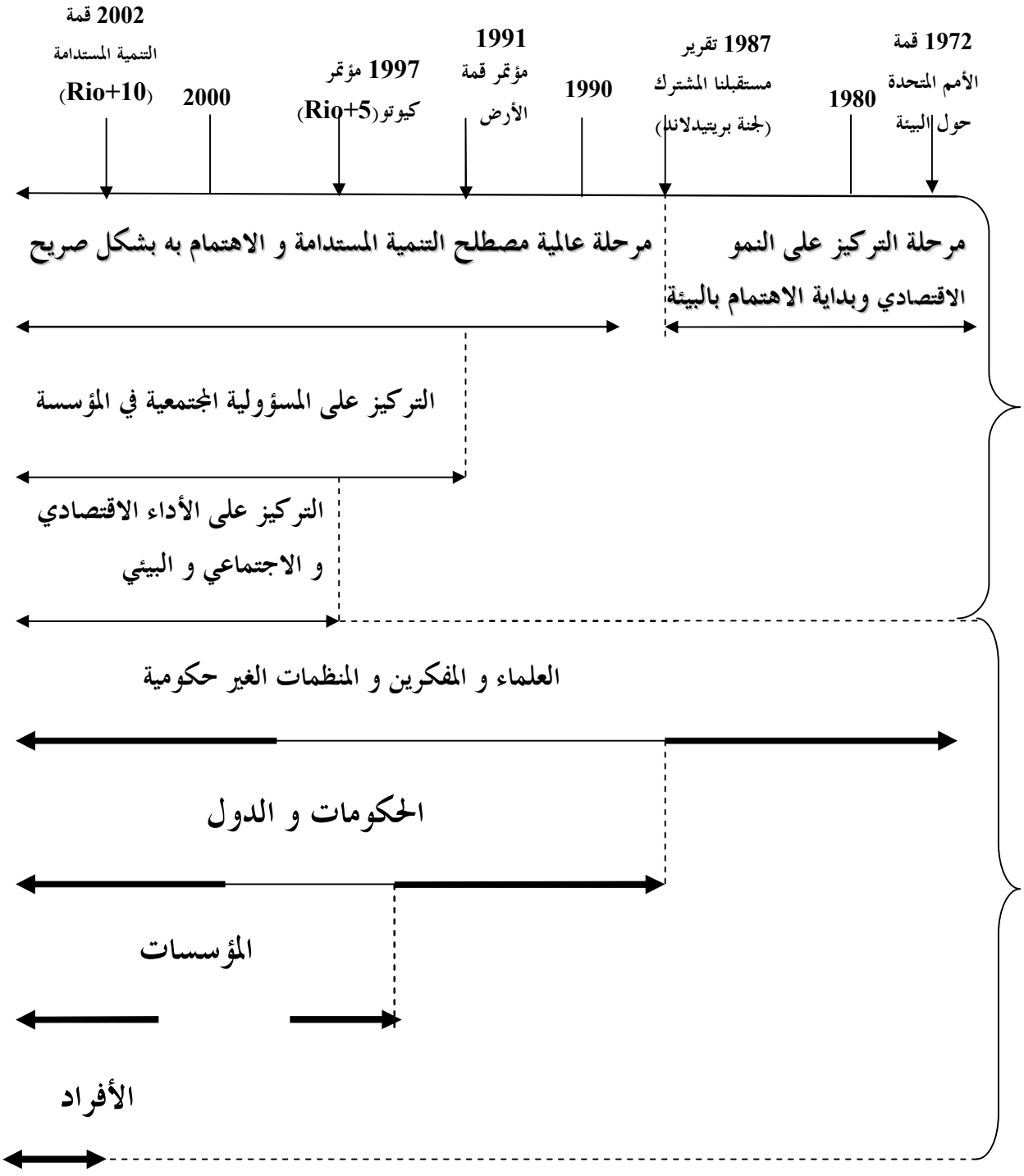

Source: Alain Jeunot, 100Questions pour comprendre et agir le développement durable, afnor, France, 2004,P[16].

يوضح لنا الشكل رقم 02، الجهات التي ساهمت في الارتقاء بالجوانب النظرية و العلمية للتنمية المستدامة،ففي بداية الأمر كان اهتمام الدول و الحكومات موجها نحو تحقيق التراكم الكمي و النوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي (من زيادة في الدخل القومي، و نصيب الفرد منه...)،و كما ساهمت التنمية الاقتصادية في تحقيق القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و المتخلفة،حيث ساهمت كذلك في التأثير و بشكل سلبي على المحيط البيئي.

إن هذا التأثير السلبي أدى إلى بروز اتجاهات و أراء من بعض المفكرين الاقتصاديين والمختصين الاجتماعيين و علماء البيئة و بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال التي دعت إلى ضرورة الدمج بين الاهتمامات الاقتصادية و المتطلبات الاجتماعية و الوضعية البيئية،و التي سعت إلى عقد مجموعة من الحلقات و النقاشات والندوات المحلية المبنية على أساس الحفاظ على البيئة مثل فتح العالم الأمريكي **ج بالاس** النقاش حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي،و كذا تنبأ العالمان س. مانابل و ر. يتبرالد بتضاعف تركز غاز c_{o2} في الجو حتى القرن الواحد و العشرين و أيضا ارتفاع متوسط درجة الحرارة[1].

و بعد تزايد الاتجاهات و الانتقادات المؤيدة لضرورة حماية البيئة و دق ناقوس الخطر نتيجة التشوهات التي أصابت الكرة الأرضية،و التي بدأت معالمها تنير القلق و الفضول لدى المنظمات الرسمية و الغير الرسمية،و التي دلت على عدم تحمل البيئة للأضرار الناتجة عن الإهمال و التلويث البشري،أبرمت الاتفاقيات و عقدت المؤتمرات التي كان من أبرزها تقرير لجنة برنتدلاند و الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" سنة **1987** حيث تم من خلاله تقديم أول تعريف دقيق للتنمية المستدامة،و نبه إلى ضرورة التخلي عن التنمية الاقتصادية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاتجاه البيئي و مبدأ الاستمرارية،كما ساهمت في عولمة الفكر التنموي المبني

[1] - Bruno Cohen Ba crie, communiques efficacement sur le développement durable, les éditions Demos,Paris,2006,P18.

على الاستدامة بين المفكرين و المنظمين و خلق ثروة تنموية بين الدول و الحكومات لبلوغ متطلبات الاستدامة.

و سنة بعد أخرى توالت المؤتمرات و التقارير، و كان أبرزها أيضا مؤتمر قمة الأرض الأولى برعاية الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية **بريودي جانيرو** بالبرازيل سنة **1992**[1]، الذي تم فيه الاتفاق على ما يسمى بالأجندة**21** التي تعبر عن ما يعرف بجدول أعمال القرن،و التي سعت إلى ضرورة الدمج بين الجهود الدولية و المحلية بغية صياغة السياسات و الاستراتيجيات الهادفة للحد من التدهور البيئي و محاربة كل أشكال الفقر،و في سنة **1987** تم إبرام ما يسمى باتفاقية **كيوتو** باليابان من أجل الحد من الإنبعاثات الغازية الناتجة عن المصانع و المؤسسات وانعقاد قمة الأرض الثانية تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة **2002** بجودها **نتسبورغ**.

كما تدخلت المؤسسة كمساهم و فاعل جديد و أصبحت بسبب الضغط و الوعي الحكومي مسؤولية مجتمعية على تحقيق الاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و المحافظة على البيئة و قيادة حملة التوعية اتجاه المستهلك بضرورة مصادقة البيئة و المساهمة بالشكل المناسب والأسلوب الهادف في تحقيق التنمية المستدامة،و بالتالي أصبحت التنمية المستدامة تعبر عن توجه جديد تسعى كل الأطراف في تحقيق متطلباتها، ليس فقط على المستوى المحلي و إنما على الصعيد المحلي و العالمي و ليست مسؤولية جهة معينة ،وإنما هي حمل يقع على جميع الأطراف مهما كانت أحجامها أو إمكانياتها.

[1] Octave Gélinier et autres, Développement Durable Pour une Entreprise compétitive et Respansable,3eme éditions,Esf,Editeus,cegos,France,2005,p22.

المطلب الثاني :تعريف و أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة.

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة و من بينها:

تعريف أول: عرفت في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام **1992**.بأنها من الضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو مساويا الحاجات التنموية و البيئية و كذلك لكي تتحقق التنمية ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها [1].

تعريف ثاني : أسامة الخولي بأنها:" عملية التغيير التي يتناغم فيها استغلال الموارد و توجهات الاستثمار و مناهجي التنمية التكنولوجية و تغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من 'إمكانيات الحاضر و المستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان و تطلعاته [2].

تعريف ثالث : "التنمية الحقيقية هي ذات القدرة على الاستقرار و الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية،و التي يمكن أن تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، و الذي يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي الذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية التي تنظم استخدام الموارد البيئية و تعمل على تنميتها في نفس الوقت"[3].

---

[1] شاهين بهاء ،مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر ،طبعة أولى،2000،ص17

2 سلوى راوي جمعة، البيئة و التنمية ،مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، العدد9، نوفمبر1999، ص44.

3عبد الله الصعيدي،النمو الاقتصادي و التوازن البيئي،دار النهضة العربية، القاهرة،2002،ص25.

تعريف رابع :يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال،حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي" التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة و ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" [1].

تعريف خامس : وتعرف أنها" الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية"،و هناك من عرفها على أنها" إدارة استخدام موارد المجتمع و صيانتها و تعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تقوم عليها الحياة و حتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن و في المستقبل" [2].

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي [3] :

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا،عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو،و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

2. احترام البيئة الطبيعية:

---

[1] – عمار عماري،إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها،مداخلة الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف،2008،ص05.

[2] – قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف،2008،ص13.

[3] – د.عثمان محمد غنيم،التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، طبعة أولى، 2010،ص28-30.

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان،إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها،وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

4. تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي،و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة،دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئة سالبة،أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6. إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع:

و بطريقة تلاءم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية،و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

و الشكل التالي يوضح أكثر أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم 03:أهداف التنمية المستدامة

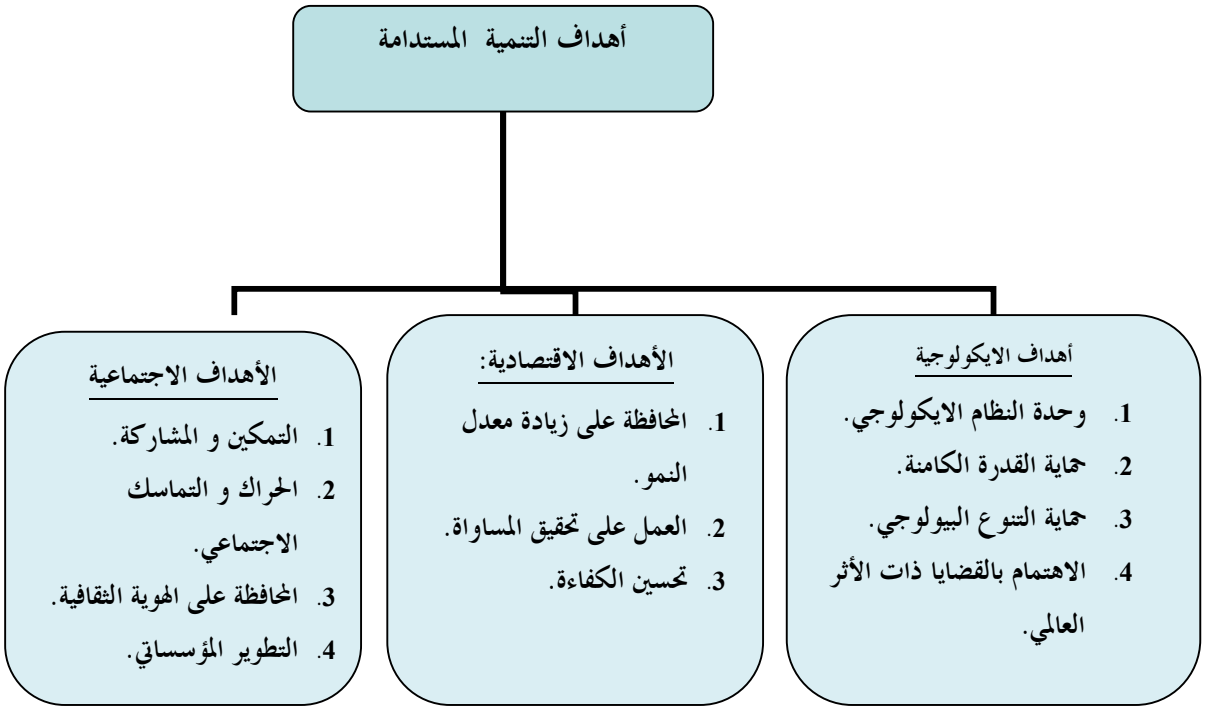

المصدر :دوغلاس موسيستت،مبادئ التنمية المستدامة،ترجمة شاهين بهاء،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000،ص72.

المطلب الثالث :مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة.

تفهم العلاقة بين النمو من جهة و البيئة بما تحتويه من موارد من جهة أخرى،على أنها علاقة تكاملية و ليست علاقة تنافرية أو صراع،ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة و يحتاج لوجود موارد،إن هذه العلاقة هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قامت عليها مفهوم التنمية المستدامة و محتواها و هذه المبادئ هي:

- **استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة**:يعد أسلوب النظم أو المنظومات**Systèmes approche** شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة،و هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية،و دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.
- **المشاركة الشعبية**:التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار،خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات و تنفيذها.
- العناية التي تسهل المقاربة الوقائية بدل العلاجية.
- التضامن بين الأجيال الحاضرة و المقبلة بين شعوب الأرض كافة.
- القضاء على الفقر و الجوع و ذلك بتخفيض كل نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد و الذين يعانون من الجوع.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال و تحسين الصحة النفسية و إدماج مبادئ التنمية في سياسات و برامج الدول و التقليل من تدهور المصادر البيئية [1].
- معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
- الملوثات و النفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها و إعادة تمثيلها.
- استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.

[1] – عائشة عنان،دلال حفاف،الأدوات الكمية لقياس التنمية البشرية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة ليسانس مالية جامعة ورقلة 2005 ،ص08.

- التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
- الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
- المساواة في توزيع عوائد النمو و التنمية مكانيا و طبقيا [1].

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

إن للتنمية المستدامة أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها لإبراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة،و يمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أبعاد أساسية و هي البعد الاقتصادي الذي يجسد التراكم الكمي و البعد الاجتماعي الذي يعبر عن التراكم النوعي،و أخيرا البعد البيئي الذي يجسد المحيط و الموارد الطبيعية و كيفية المحافظة عليها و الشكل التالي يوضح التداخل بين هذه الأبعاد.

[1] د. عثمان محمد غنيم،التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها،دار صفاء للنشر و التوزيع،مرجع سبق ذكره ص30-33

الشكل رقم 04:أبعاد التنمية المستدامة

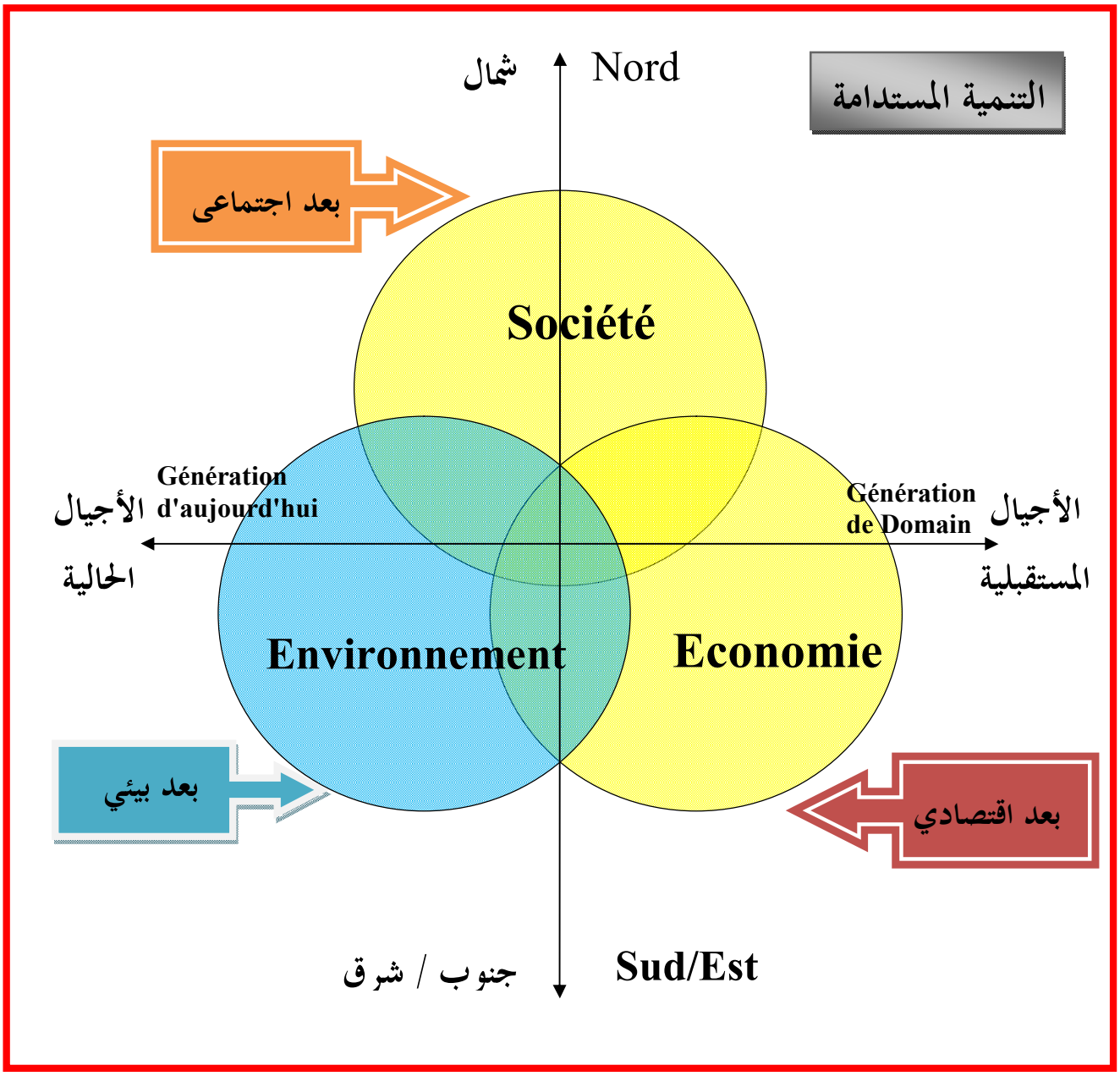

Source: Virgnie Perroud, Développement urbain durable et agenda21 local, Analyse de la filière du bois alausanne,faculté des lettres,institu de géographie septembre,2006,P[07].

1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية حول كيفية تطوير التنمية الاقتصادية حتى تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد،و يتجسد البعد الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

1.1حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

الشيء الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو أن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية،فنجد في الولايات المتحدة استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز أعلى منه في الهند ب**33** مرة،و في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من استهلاك نفس الطاقة من البلدان النامية مجتمعة [1].

2.1 إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

إن التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعبر عن مجموعة من الإجراءات و الأساليب التي يتم من خلالها تخفيض متواصل في مجال الاستهلاك الغير رشيد و الغير العقلاني للطاقة، و كل الموارد المتاحة من تغيير أنماط الاستهلاك التي باتت تشكل اتجاه خطر نحو التنوعات البيولوجية المحلية و العالمية.

3.1 مسؤولية البلدان المتقدمة من التلوث عن معالجته:

لقد توجت البلدان المتقدمة بالزيادة و المسؤولية في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم و الغير الرشيد للموارد الطبيعية،و بسبب طبيعة اقتصادها الذي بني على عاتق الموارد الطبيعية و تراكم المشكلات البيئية التي تسببت في ارتفاع معدلات التلوث.

[1] مقالة بعنوان ، بحث شامل حول التنمية المستدامة، المحمل من الموقع
http:www.4geography.com Vbt354.html

4.1 المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة،أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة،و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيها بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة،فهي تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة [1].

5.1 الحد من التفاوت في المداخيل:

إن مشكلة التوزيع العادل للمداخيل و الثروة تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه المجتمعات سواء على الصعيد المحلي بين أفراد البلد الواحد،و هذه المشكلة التي باتت تقف كعاتق في سبيل تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات و خاصة منها المتخلفة،حيث نجد أن كل الثروة متمركزة في أيدي الأقلية بينما لا تستحوذ الأغلبية إلا على النسبة القليلة من الثروة و هذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية بين المجتمعات،و هذا ما تسمى التنمية المستدامة إلى محاربته من خلال خلق التوازن بين الثروات والدخول.

6.1 تقليص الإنفاق العسكري:

إن التنمية المستدامة تسعى إلى خلق السلم و التعايش بين البلدان و المجتمعات و هذا ما ينتج عنه تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على

[1] سنوسي زوليخة ،بوزيان عبد الرحمان هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف 2008 ص07.

احتياجات التنمية، و بالتالي ضمان التمويل الكافي لعملية التنمية و التقليل من حالات عدم التأكد و التسابق نحو التسلح بين البلدان.

2. البعد الاجتماعي و الثقافي للتنمية المستدامة [1]:

1.2 تثبيت النمو الديمغرافي:

تعتبر هذه النقطة أساسية عند التكلم عن التنمية المستدامة،لأن التزايد السكاني الذي وصل إلى حوالي **80** مليون نسمة كل عام في العالم عامة،و التي تساهم فيه دول العالم الثالث،إن هذا التزايد الغير مدروس للبشر ليس بالموضوع الهين لأن الزيادة السكانية تعتبر العائق الأساسي في عملية التنمية.

2.2 أهمية دور المرأة :

تلعب المرأة دورا جد خاص،ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية و الرعي و تبذير شؤون المنزل، بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه إلا أنها تعاني في بعض الأحيان التهميش وخاصة التعليم الذي من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل...الخ [2].

3.2 أهمية توزيع السكان:

يحتل موضوع التوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن السياسات التنموية الحديثة التي تهدف إلى محاربة و تحسين مستويات المعيشة،فالتمركز السكاني مثلا في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات و المواد الملوثة، مما يؤثر سلبا على الوضعية الصحية للإنسان و البيئة في نفس

[1] – بن طيب هديات خديجة ،بن يوب لطيفة،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية،جامعة سطيف ،أفريل 2008،ص11

[2] – محمد محمود الإمام ،السكان و الموارد البيئية و التنمية،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،الطبعة الأولى، بيروت ،2006،ص361-362.

الوقت،و هذا ما دفع التنمية المستدامة إلى التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة،من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بغية التقليل من الزحف نحو المدن.

4.2 الصحة و التعليم:

إن مستوى الصحة و التعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة،حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية،و من شأن التعليم أن يساعد المزارعين على حماية الغابات و موارد التربة حماية أفضل.

5.2 الأسلوب الديمقراطي و المشاركة الشعبية:

من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة يجب خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين يوضح البرامج و السياسات و المسؤولين عن تنفيذها و هذا لسبب بسيط هو الاعتماد على النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم ليشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

3. البعد البيئي للتنمية المستدامة:

إن البعد للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية و السهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع و الاستهلاك ملائمة للبيئة نؤمن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في :

1.3 الأراضي:

إن المشاكل التي تعاني منها الأراضي من تصحر و انجراف تجعلها سنة بعد أخرى معرضة للانسحاب من دائرة الإنتاج و الاستغلال بسبب تدهورها و انخفاض مردوديتها الأمر الذي

جعل التنمية المستدامة تتدخل باستخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية و الأراضي وحمايتها من التلوث و التدهور و التصحر و غيرها من أشكال التأثير على الموارد.

2.3 حماية الموارد الطبيعية:

ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها،و إنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تتضمن استمراريتها و عدم استنزافها بطريقة أنانية و استغلالية و حرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها.

3.3 تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

تسعى التنمية المستدامة هنا إلى محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية، و ذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاجئ الايكولوجية.

4.3 حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

تسعى التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ إلى خلق التوازن و عدم المخاطرة بإجراء التغيرات في المحيط البيئي،و بالتالي تجنب جميع الاختلالات التي من شأنها تدمير الكرة الأرضية،كالتسبب في زيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي،لذلك تعمل على عدم إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة،وبالتالي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ [1].

5.3 صيانة المياه العذبة:

في ظل التزايد السكاني الكبير و تزايد معدلات الاستهلاك، نجد تضاعف معدلات الطلبيات على أهم عنصر من عناصر الحياة،هذا العنصر يعتبر عصب الحياة الرئيسي هذا ما

[1] Beat Burgenmetes."Politiques économiques du Développement Durable",1er, Edition, Boeck, Université, Paris,2008.p180.

يزيد من نذرته و استنرافه يوم بعد آخر،ومن هنا يأتي اهتمام التنمية المستدامة بموضوع المياه وكيفية صيانتها و الحد من الاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه.

إن التنمية المستدامة هي النقطة التي يتم فيها التداخل بين الأبعاد الثلاثة السابقة نو لكن هناك من أصناف البعد الرابع هذا الذي يمثل الإطار العام الذي تتداخل فيه الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة و هو :

البعد السياسي:

يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية ،و إدارة تتضمن الشفافية و المشاركة في اتخاذ القرار و تنامي الثقة و المصداقية وتوالي السيادة و الاستقلالية للمجتمع بأجياله الملاحقة ،فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و البيئي[1].

كما لا يمكن إهمال البعد الرابع هذا الذي تناوله معظم الكتاب و المختصين في مجالات التنمية المستدامة ألا و هو:

البعد التكنولوجي: و الذي يتجسد في العناصر التالية [2]:

- استعمال تكنولوجيات أنظف و أكفء في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية و الطبيعية.
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة و فرض ذلك بالنصوص القانونية الزاجرة.

[1] – صالحي صالح،"التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر"،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، جامعة سطيف،العدد 17- 18 أفريل 2008، ص06.

[2] – بن طيب هديات خديجة،بن يوب لطيفة ، مرجع سابق،ص12-13.

- الاستغناء على الطاقات المضرة للبيئة و الغير متجددة مثل البترول...الخ ،و الاعتماد على الطاقات البديلة و الصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية بغية التقليل من الإنبعاثات الغازية،و الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

خـــــلاصـــــة:

إن التنمية الاقتصادية موضوع واسع و هام نظرا للدور الذي تؤديه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة و التحسن و التطور الاقتصادي و الاجتماعي،و لاسيما في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو الديمغرافي وزيادة البطالة و ضعف المداخيل بالنسبة للدخل الإجمالي و ضعف القدرة الشرائية و صعوبة تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية .كل هذا عزز دور التنمية مما أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لسهولة تأسيسها لتقوم بهذا الدور الرئيسي و الهام،وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية في شتى المجالات لإحداث تنمية شاملة و مستدامة.

الفصل الثالث :

أثر المؤسسات الصغيرة على التنمية الاقتصادية

تـــــمهـــــــيد :

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار،حيث لعبت دورا فرعيا للشركات الاستعمارية الكبرى و ابتداء من عام **1958** و في إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد إلى اقتصادية البلد المستعمر و غداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا ، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية و من فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز في المدن الكبرى و المناطق العمرانية، و قد أحدثت مغادرة ملاك هذه المؤسسات أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني ،بحيث تركوا فراغا كبيرا ، و في إطار قرارات مارس **1963** ما كان على العمال إلا أن يبادر و في إعادة تشغيلها كما سعت الدولة في إطار عمليات التأميم وبرامج التنمية إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، أما من جهة أخرى تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف الجماعات المحلية ، لكن مع بداية الثمانينات تم وضع برامج و سياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكن بتسجيل اختلاف في التطور و المكانة التي يلعبها مثل هذا النوع من المؤسسات في عملية التنمية لذلك سوف ندرس هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : الإجراءات المتخذة و المقترحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول : واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

تبين الدراسات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التطور الايجابي و التدريجي لهذه المؤسسات ،ففي بداية التسعينات كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا أساسيا من المؤسسات الصناعية العمومية ،حيث كانت **80%** من القدرات الصناعية أما **20%** المتبقية فهي عبارة عن صناعات و مؤسسات صغيرة و متوسطة تابعة للقطاع الخاص ، و في دراسة للديوان الوطني للإحصائيات أجريت في أكتوبر **2000** فإن **62000** مؤسسة أنشأت ما بين **1990** و **2000** ،و قبل **1995** لم يكن هناك سوى **29000** مؤسسة ،و هو ما يمثل **46.82%** من مجموع الأنشطة الموجودة[1].

و مابين سنة **2001** و **2008** تم إنشاء **51312** مؤسسة صغيرة و متوسطة ،و في أواخر سنة **2009** وصل عدد المؤسسات إلى **465000** و**170000** نشاط حرفي،حيث سجلت في هذه الفترة زيادة بحوالي **30000** مؤسسة صغيرة و المتوسطة و من خلال الجدول التالي نلاحظ مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية خلال السداسي الأول لسنة **2009** :

[1] - د ، رحيم حسين إدريس يحي ،أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم و تأهيل المؤسسات ص و م حالة الجزائر ، مدخله ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ،الجزائر 17-18 أفريل 2006 ،ص163

طبيعة م ص م		عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	335486	58.77
	أشخاص طبيعية	82669	12.73
المؤسسات العمومية		598	0.10
نشاطات الصناعة التقليدية		162085	28.39
المجموع		570838	100

المصدر :نشرية المعلومات الاقتصادية للسداسي الأول لسنة **2009**.

و يكمن إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت تلك التابعة للقطاع العام، و القطاع الخاص و كذا الصناعات التقليدية ، بالشكل التالي.

1. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة :**

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المصرح بها **335486** مؤسسة نهاية السداسي الأول لسنة **2009**، تشكل بالإضافة إلى أكثر من **162085** حرفي مسجل لدى غرف الصناعات التقليدية و الحرف (CAM) المكونات الأساسية لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أي أكثر من **99 %** من المجموع، تشغل ما نسبته **88.25%** من العمال،أي ما يقارب **1274460** منصب عمل،و تتوزع هذه المؤسسات على مختلف القطاعات كمايلي:

أهم القطاعات	عدد الم ص م
قطاع الصحة	18143
قطاع العدل	4405
المستثمرون الزراعيون	18451
قطاعات أخرى	31270
المجموع	72669

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية للسداسي الأول لسنة 2009.

2. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية جزء ضئيل من محيط المؤسسات وخلال السداسي الأول لسنة **2009**،تراجع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية مقارنة مع السنة الماضية حيث تراجعت من **630** إلى **698** ،تشغل ما نسبته **3.10 %** من العمال أي ما يساوي **51149** منصب شغل ، و يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية على قطاعات النشاط و عدد مناصب العمل التي ساهمت في توفيرها خلال السداسي الأول من عام **2009**.

أهم القطاعات	عدد الم ص م
قطاع الصحة	18143
قطاع العدل	4405
قطاع المستثمرون الزراعيون	18451
قطاع مغاير	31270
المجموع	72669

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية للسداسي الأول من عام 2009.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية يليه في ذلك قطاع الصناعة:

3. النشاط الحرفي :

يقصد به كل نشاط أو عمل يدوي و يمارس بصفة رئيسية و دائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، في أحد المجالات الآتية[1]:

- ✓ الصناعة التقليدية و الصناعات التقليدية الفنية.
- ✓ الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- ✓ الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

و حسب إحصائيات السداسي الأول لسنة **2009**،بلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية حسب تصريحات **31** غرفة للصناعات التقليدية و الحرف **162085** نشاط حرفي ، والتسجيلات الموزعة الجديدة موزعة على ثلاث شعب:

- ✓ الصناعة التقليدية لإنتاج المواد **2431** حرفي.
- ✓ الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات **5790** حرفي.
- ✓ الصناعة التقليدية الفنية **1846** حرفي.

تشغل هذه النشاطات الحرفية الجديدة **20134** أجيرا.

تشغل هذه النشاطات بمختلف أشكالها مكانة هامة في سياسة الانتعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات،نظرا لسهولة تكيفها التي تجعل هذه المؤسسات تتميز بقدرتها الهائلة على الجميع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب العمل.

[1] د رحيم حسين إدريس يحي ، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم و تأهيل المؤسسات ص و م ، مرجع سبق ذكره ،ص175

المطلب الثاني : كيفية تطبيق التنمية داخل المؤسسة. [1]

إن تجربة الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي عندما استطاعت الدول النامية أن تصل إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة و لكن مستويات معيشة عامة الناس فقد بقيت بدون تغيير لعدد كبير من الدول ،أشرت أن هناك شيئا خاطئا جدا مع هذه الرؤية أو التعريف الضيق للتنمية ،إن عددا متزايدا من الاقتصاديين و صانعي السياسة الاقتصادية ينادون بهجوم مباشر أكثر على الفقر المطلق الواسع الانتشار و تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل و ارتفاع البطالة، و باختصار نقول أنه في أو خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي أصبحت التنمية الاقتصادية تعرف تعريفا جديدا أو بمعنى أصح أعيد تعريفها بصيغ تقليص أو القضاء على الفقر و التخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي ، لقد أصبح شعار" إعادة التوزيع مع النمو شائعا ".

إن التنمية تتضمن تغيير و هذا واحدا من المعاني التي تستعمل لوصف عملية التنمية والتحول الاجتماعي داخل الدول و غالبا فإن هذه العملية تسير في تتابع منتظم و تتصف بخصائص مشتركة عبر الدول، فإذا أصبحت التنمية هدفا للسياسة الاقتصادية فإن السؤال المهم الذي ينشأ هو التنمية لمن و لأي شيء ؟.

إن مفهوم أو فكرة التنمية عرفت بصيغة هدف أو حالة مرغوبة و حصريا بصيغة أهداف نمو مع اهتمام قليل بالمستفيدين من النمو أو بهيكل الإنتاج، إن المجتمعات في العالم ليست في موقف متساوي أو متكافئ من النتائج التوزيعية للسياسة الاقتصادية أو من نوع الإنتاج الذي ينتج أو من البيئة الاقتصادية التي يتم فيها الإنتاج ،إن مفهوم التنمية المطلوب هو الذي يضمن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و القيم التي تسعى لها المجتمعات ،

[1] – محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، عمان، دار الإثراء للنشر و التوزيع، 2009، ص34-36.

ولعلّ أفضل محاولة لفهم المعنى الواسع للتنمية ما قام به **جولت** (**Goulet,1971**)الذي ميز بين ثلاثة عناصر أساسية أو قيم أساسية و التي دعاها :

1. قوت أو غذاء الحياة.
2. احترام أو اعتبار الذات.
3. الحرية.

إن قوت الحياة يتعلق بتوفير أو تجهيز الحاجات الأساسية للإنسان (**Basic Needs**) وأن أسلوب الحاجات الأساسية في التنمية قد ابتدأ من قبل البنك الدولي في عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي ، و جوهر هذا الأسلوب هو أن أي بلد لا يمكن أن يعد متطورا على نحو كامل إذا كان غير قادر على توفير هذه لحاجيات الأساسية مثل السكن و الملابس و الغذاء و حد أدنى من التعليم لكل سكانه. و هكذا فإن من الأهداف الرئيسة للتنمية انقاد الناس من الفقر و توفير الحاجيات الأساسية آنيا.

أما احترام الذات فيتعلق بالشعور باحترام الذات و الاستقلال ، وليس هناك بلد يمكن أن يعد متطورا على نحو كامل إذا كان مستغلا من قبل الآخرين و ليس لديه القوة أو السلطة و التأثير لإجراء علاقات على أسس متساوية أو متوازنة .وهكذا فإن الدول النامية تسعى إلى التنمية من أجل احترام و اعتبار الذات و التخلص من شعور الهيمنة والاعتماد و الذي يتعاضد مع الوضع الاقتصادي المتخلف أو الرديء.

و تشير الحرية إلى التحرر من ثلاثة شرور أو مضار وهي: الحاجة و الإهمال و حالة لقذارة و البؤس ،حتى يكون الناس أكثر قدرة على تقرير مصيرهم بأنفسهم.

و ليس هناك إنسان يمكن يعدّ حرًا ما لم يكن قادرا على الاختيار:إذا كان سجين الحياة على الهامش أو على حد الكفاف بدون تعليم و بدون مهارات، و هكذا فإن فائدة

أو ميزة التنمية المادية هو أنها تمدد أو توسع مدى الاختيار الإنساني المفتوح للأفراد والمجتمعات.

إن هذه العناصر الرئيسية الثلاثة متداخلة مع بعضها البعض .و لذلك يمكننا القول أن التنمية تحصل عندما يكون هناك تحسنا في الحاجات الأساسية و عندما يساهم التقدم الاقتصادي إلى مدى كبير في الشعور باحترام الذات بالنسبة للبلد و الأفراد .في الحقيقة فإن مكونات عدة من مكونات التنمية غير قابلة للقياس و هذا لا يقلل من أهمية هذه العناصر بوصفها من مكونات التنمية.

و هكذا فإن التنمية (**Development**)ليست ظاهرة اقتصادية صافية،إذ أنها تتضمن أكثر من الجانب المادي و المالي لحياة الناس ،و لذلك فإن التنمية ينبغي أن تفهم بوصفها عملية متعددة الأبعاد (**Multidimenstions Process**) تتضمن إعادة تنظيم و إعادة توجيه لكل الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية ،فضلا عن تحسينات في دخل الناس و في الإنتاج،و هي نموذجيا تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية و الاجتماعية و الإدارية و كذلك في التوجيهات العامة و في حالات عدة حتى في العادات و المعتقدات.

إنها عملية تغيير في هيكل الإنتاج و هيكل الاستخدام و تتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي و تقليلا في التفاوت في توزيع الدخل و القضاء على الفقر.

و بمعنى أوسع فإن التنمية تهدف إلى تحسن في نوعية الحياة(**The Quality of Life**)، و هذا يتضمن أو يشتمل على التقدم في المجال الاقتصادي و كذلك في الحقول غير الاقتصادية مثل حرية الفرد و الثقافة .و هنا لابدّ من التأكيد أن التنمية الاقتصادية تتضمن أو تحتوي النمو الاقتصادي و هذا يعني ارتفاعا في الدخل الفردي للناس و كل ذلك يذهب لتحسين المكونات أو العناصر الأساسية التي تصنع نوعية الحياة الأفضل مثلا التقدم في التعليم و الصحة و التغذية و في البيئة الطبيعية النظيفة .إن ارتفاع العالم أو زيادة الدخل

بحد ذاتها تعد هدفا مرغوبا و مقبولا على مستوى العالم و هو ذا أهمية بالغة للدول الأقل تطورا حيث مستويات المعيشة منخفضة على نحو رديء للغاية .و لتأمين أو ضمان مستوى معيشة يحترم لعد ضخم من الفقراء في الدول الأقل تطور فإن من الضروري أن لا يكون هناك ارتفاعا في الدخل الفردي فقط و لكن ينبغي أن يكون كبيرا.

المطلب الثالث : آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد جاءت المادة (**11**) من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى تدابير المساعدة و الدعم و الترقية لهذه المؤسسات حيث يهدف القانون إلى:

- ✓ إنعاش النمو الاقتصادي.
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها.
- ✓ ترقية و توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري والاقتصادي و التكنولوجي المتعلقة بقطاع م.ص.م.
- ✓ تبني سياسات تكوين و تسيير الموارد البشرية و تشجيع الإبداع و التجديد و الثقافة التقاول.
- ✓ ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1].

كل هذه الأهداف جعلت السلطات العمومية تبحث عن أساليب و طرق لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لعل و أهم ما وضعته في هذا الشأن.

[1] – المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1. **إنشاء بنك معطيات خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

المادة **24** من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في **01/12/12** تتضمن تأسيس بنك معطيات خاص بهذه المؤسسات ، وذلك بهدف مساعدتها على التطور وفق النظم التكنولوجية الحديثة، و كذا دعمها على تخطي مشاكل انعدام للمعلومات حيث يحتوي هذا البنك على نظام شامل لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. **إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة :**

يرأسه الوزير المكلف ب م.ص.م و يتشكل من ممثلي الإدارات و المؤسسات والجمعيات بترقية المناولة.

و تتمثل المهام الأساسية للمجلس فيما يلي:

- ✓ اقتراح كل التدابير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- ✓ تشجيع التحاق م.ص.م الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ✓ تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها.

3. **إنشاء هياكل الدعم :**

أ. مراكز التسهيل.

ب. مشاكل المؤسسات :لقد نصت المادة **12** من القانون رقم **01-17** الصادر في **12-12-01** على إنشاء مشاتل من قبل الوزارة و هذا قصد ترقية م.ص.م.

4. **إنشاء صناديق دعم الإستثمار** :لقد نصت المادة **27** من الأمر رقم **01-63** المؤرخ في أوت **2000** على تنمية الاستثمار ، و إنشاء رأس مال خاص لدعم الاستثمار ويتكفل بالتكاليف الممنوعة للاستثمار خصوصا ما يلي :

- ✓ التكفل بالهياكل القاعدية الضرورية للانجاز الاستثمار.
- ✓ تكثيف القروض الموجهة للاستعمال في الإنتاج.
- ✓ تحفيز ترقية م.ص.و م

5. تطوير نظام المعلومات الاقتصادي و الاحصائي :

و قد عملت الوزارة الوصية على القطاع بالمجهودات معتبرة لتفعيل نظام اقتصادي وإحصائي حيث وضعت تدابير تهدف إلى :

- ✓ **إنشاء و تطوير موقع الانترنت الذي تم إنشاؤه سنة 2001 WWW.PMEART-DZ.ORG**
- ✓ **وضع هاتف أخضر على مستوى الوزارة لتسهيل الاتصال.**
- ✓ **إنشاء بنك معلومات و تزويده بكم هائل من المعطيات حول القطاع و ذلك عن طريق CNAS، ONS**

6. تطوير و ترقية سياسة التكوين :

من العوائق المهمة لتطوير المؤسسات ص. و م ضعف الكفاءات على مستوى التسيير خاصة ،لذلك قامت الوزارة المعنية بما يلي:

- ✓ إنشاء و تطوير القدرة على تقديم الاستشارة في قطاع م .ص.و م.
- ✓ تطوير و دعم العلاقات مع الجمعيات المهنية.
- ✓ إعادة تحسين المؤسسات من حيث جانب التسيير.

7. تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]

8. تشجيع تصدير منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1] – د فتحي قمانة . عبد العزيز غفار،محفوظ عبد الرحمان. التمويل البنكي لـــ م ص .م.

9. تحسين النظام المصرفي و المالي .

10.تسهيل اجراءات الحصول على العقار الصناعي :

لا شك و أن مشكل العقار و العقود الملكية من أكبر المشاكل التي تعيق الاستثمار ببلادنا.

11.إنشاء صناديق ضمان القروض.

المبحث الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: المساهمة في توفير مناصب الشغل و التقليل من حدة البطالة

الزيادة على مستوى عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انعكست بدورها على عدد مناصب الشغل إذ أدت إلى زيادتها مقارنة بالنسبة السابقة و بالتالي امتصاص نسبة من البطالة و كانت هذه الزيادة في مناصب الشغل كما يلي :

الجدول : مقارنة خلق مناصب العمل من طرف م ص م خلال **2008-2009**

طبيعة المؤسسات	سنة 2008	سنة 2009	قيمة الزيادة	الزيادة
مؤسسات القطاع الخاص	العمال الدائمين	908046	66986	7.96
	841060			
	العمال المؤقتين	455398	63385	16.7
	392019			
مؤسسات القطاع العمومي	52786	51635	-1151	-2.18
نشاطات الحرف التقليدية	254350	341885	87535	34.42
المجموع	1540209	1756964	216755	14.07

المصدر :وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل سنويا حيث بلغت الزيادة لسنة **2003** لوحدها ما يقارب **14.07%**

وأكبر حصة لهذه المساهمة كانت للقطاع الخاص سواء من خلال خلق مناصب عمل دائمة أو مؤقتة غير أن القطاع العمومي سجل تراجعا مقارنة بالنسبة السابقة **2008** ،و هذا راجع لعدة أسباب سبق ذكرها مثل برامج إعادة هيكلة و تنظيم المؤسسة الصغيرة المتوسطة العمومية و خوصصتها.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة الصادرات.

تعلن معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري،و يمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة الصادرات و خفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة ، أو توفير السلع التي تحل السلع المستوردة.

و تشير التجارب في بعض الدول على أن مساهمة المنتجات الصناعية الصغيرة في هيكل الصادرات ،ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في القطاع الصناعي الياباني إلى **51.8 %** عام **1991م**،كما وصلت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة في الصادرات القطاع الصناعي الهندي إلى **55%** عام **1991،1992**[1].

و في إحدى الدراسات تم الإشارة على الصناعات الصغيرة و المتوسطة قد تسهم بنحو **25%** إلى **35%** من الصادرات العالمية للمواد المصنعة،و تشير تقديرات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمات الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الايطالية المركز الأول بنحو **53%** ،تليها الدانمرك و سويسرا بنحو **46%** و **40%** على التوالي ثم السويد بنحو **30%** و فرنسا ب **26%** أما اليابان فان مساهمتها في الصناعات الصغيرة و المتوسطة في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلاتها عالية جدا

[1] د. نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره ، ص200.

حيث بلغت **20%** في الصين و **50%** في تايوان و كوريا الجنوبية و نفس الشيء بالنسبة للجزائر إذ أنها تعتبر قاعدة صناعية مهمة.

و سبب إقبال جل دول العالم سواء المتقدم أو النامي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو اعتمادها على القانون الإنتاجية كثيفة العمل مما يفسر عنه انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة و مما يمكنها من تعديل برامج إنتاجها طبقا لاحتياجاتها.

لما تتمتع به من مرونة متمثلة في تواضع رأس مال المستمر و من ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير.

كما يمكن أن نقول أنه و في بعض الدول كمصر فقد أحدثت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عجزا في الميزان التجاري،بدلا أن تساهم في تخفيض حدته و هذا حسب التقرير الذي نشره البنك المركزي المصري و مجمل القول أن.

المشروعات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال مد جزء من حاجة الطلب المحلي ، وبالتالي إتاحة فرص أكبر لتصدير إنتاج المشروعات الكبيرة ، لما يتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث ساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية

التوازن الإقليمي للصناعات الصغيرة و المتوسطة يعني توزع و انتشار المشاريع الصغيرة و المتوسطة عبر أقطار دول العالم بصورة عادلة و هذا ما حققته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب امتلاكها لميزات تؤهلها لانتشار الجغرافي و التوطن في جميع

أقاليم الدولة مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة و يعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة و إزالة الفوارق بينها [1].

و المتتبع لبرنامج التنمية الاقتصادية و التخطيط يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول حققت المراد من قيامها و إنشائها و ذلك بسبب إهمال البعد المكاني لتوطن و توزيع و تمركز النشاطات الاقتصادية، بمختلف الأقاليم و كذا الاجتماعية عالية التنمية و على ذلك فالانتشار الجغرافي للصناعات الصغيرة و المتوسطة بين الأقاليم المختلفة يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية و اجتماعية في بعدها الإقليمي تشير إلى البعض منها :

أ. التخفيف من حدة مشكل البطالة.

ب. امتصاص فائض العمالة.

ج. التخفيف من حدة الفقر في الريف يولد دخلا حقيقيا للأفراد و يرفع مستوى المعيشة.

د. كبح جماح الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل و ما يترتب عليها من آثار سيئة متمثلة في تفاقم أزمة السكن و الضغط على المرافق العامة و خدمات التنمية الأساسية.

هـ. نشر الوعي الصناعي بين الأقاليم المختلفة وكسر حدة التركيز حدة التركيز الصناعي في المناطق الحضرية، وتلاقي أثاره السيئة على البيئة، و الإسراع بعملية التنمية الصناعية و تحديث المناطق الحضارية و تحقيق نوع من التأكيد،و دعم الروابط بين الزراعة و الصناعة.

[1] – د. نبيل جواد ،إدارة و تنمية المؤسسات ص و م ، مرجع سبق ذكره ،ض205.

و. استخدام الكفاءة برأس المال: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر كفاءة في تعبئة المدخرات و المهارات لمواد أخرى ما كان أن تستغل لولا هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: الاجراءات المتخذة و المقترحة لتفعيل دور المؤسسات ص.و.م داخل الإقتصاد الوطني

المطلب الأول : المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة.[1]

1. ضعف ثقافة الريادة:

يبدو أن المشكلة المركزية ستكون عدم تقدير ثقافة الريادة داخل المجتمع عموما وحتى بدرجة أكبر داخل القطاع العام.و تعرف ثقافة الريادة في المجتمع بأنها الثقافة التي يحترم المجتمع فيها الإقدام و يكافئ أخذ المغامرة عبر الإتاحة للأفراد لتحقيق أرباح من خلال أنشطة شرعية،و هي الثقافة التي تكافئ المبادرات و الابتكارات الفردية و الجماعية لكل مواطنيها ،على حد سواء،و هي الثقافة التي لا يكون فيها الفشل وصمة و تبقى تكاليف الفشل عند مستويات متدنية، و هي الثقافة التي توفر بيئة من شراكة الريادة و التعاطف مع المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

و هذه النقطة ذات أهمية خاصة ،فتطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة لا يتم في الفراغ،و إذا ما افتقدت ثقافة الدولة و المؤسسات التعليمية ،و الهيئات التشريعية، والمصارف، و قطاع المهن و الأعمال الكبيرة لروح التبني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، سيكون من الصعب على الرياديين في هذا القطاع إقامة مشاريع صغيرة و متوسطة.

[1] – د. بلال محمود الوادي، أ. ليث عبد الله القهيوي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية بالوطن العربي ، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2012، ص 107-117.

لذلك ينبغي أن تكون بيئة العمل داعمة و مشجعة للرياديين في قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

و يعد وجود المنظمات الداعمة التي تسهل و تدعما لرياديين عنصر أساسي في تكوين إطار للتحرك و قاعدة صلبة لتعزيز ثقافة الريادة، و في الاقتصاديات المتحولة،تعد هذه المشكلة أكثر تفاقما بسبب الحوافز المتوفرة لموظفي الإدارة العامة على عكس المقدمة للرياديين و للذين يعملون في القطاع الخاص.إن التفاوت الكبير المحتمل في الدخل يؤدي إلى درجة كبيرة من الاختلال الظاهر بين القطاعين العام و الخاص حيث للموظفين العموميين صلاحية تفسير القواعد و التشريعات أو حيث يفتقر الموظفين في بعض المؤسسات للحوافز و للرقابة الفاعلة في القيام بالمهام الإدارية. و كذلك الموظفين العموميين غالبا ما يتساءلون عن أخلاقية جني الأموال و الفوائد في إدارة الأعمال و بالتالي لا يقدمون دعما حماسيا كاملا لمبادرات القطاع الخاص.

2. الأطر التشريعية و القانونية:

يعد الإطار التشريعي و القانوني منطلق الحكومات لإيجاد " بيئة تمكينية " للأعمال.أن وجود إطارا مرموقا و عادلا و مساندا، يوفر الحوافز السليمة دون فرض تكاليف عالية مرهقة،شرط ضروري لإيجاد بيئة تمكينية . و تحتاج البيئة التمكينية في لتعزيز كبير كي تساند المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي تشكل مفصلا هاما لأي إستراتيجية تطوير على المدى القصير.

فهناك مسائل أساسية تؤثر في إطلاق و تسجيل و ترخيص الإعمال مثل: فعالية وسهولة عملية الاستيراد و التصدير،الحصول على حوافز الاستثمار،ضمان و حقوق الملكية،سياسات التوظيف بما فيها تعيين و فصل العمال،إدارة الضريبة و المحاسبة، تعزيز العلاقات التعاقدية بين القطاعيين العام والخاص،تحصيل الديون من القطاع العام وفض

الخلافات الخاصة بالعقود مع السلطات الرسمية من خلال المحاكم.و بالرغم من التقدم الجهوي في تطبيق الإصلاحات عبر السنوات الخمس الماضية،إلا إن تعقيد الإجراءات مازالت سمة بارزة تعاني منها أغلب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و تطالب بتحسين السياسات و الإجراءات الحالية.

لا تزال إجراءات تسجيل الأعمال و إعادة التسجيل و الترخيص بطيئة جدا و غير شفافة،و تخضع لقرارات خارجية من المسؤولين، و كذلك الوقت الذي يستغرقه تسجيل أو إعادة تسجيل عمل أو الحصول على الترخيص يؤثر بشكل كبير في الكلف التشغيلية على أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

3. النظام الضريبي و الجمارك:

تعد إدارة الضرائب و الجمارك كذلك من المشاكل الرئيسية و تحتاج لبرنامج إصلاح فوري،حيث يعاني أصحاب المشاريع من ناحية الوقت الذي يمضونه في النقاش مع السلطات الضريبية حول دفعات ضريبة الدخل،و في تقييمات ضريبة الدخل،و تلعب التحفيزات الضريبية و الجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.و لكن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول خاصة في مرحلة الانطلاق لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي و المنتشر بكثرة في الدول النامية. و لذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الاعتبار و ذلك بمنحه مزايا خاصة، و حتى تؤدي هذه الإدارات دورها المنوط بها ينبغي معالجة الأمور التالية:

إدارة الضرائب:

- شيوع التهرب الضريبي و ذلك لعدم وجود تثقيف أو معلومات كافية لدافعي الضرائب.
- لا يوجد قاعدة بيانات حول التسجيل، و لا يوجد تقريبا أرقام ضريبية لدافعي الضرائب.
- إجراء إداري قديم للتقييم الضريبي،و لا يوجد تقريبا نظام محسوب، أو نظم وإجراءات داخلية موحدة ،و الافتقار لنظام معلومات و للكادر الماهر و الدرب.
- عدم وجود هيكل تنظيمي واضح المعالم ،و البنية التحتية و المعدات متهالكة.

إدارة الجمارك:

- لا يوجد هناك نظام حوسبة للإجراءات.
- هناك إجراءات لا تتطابق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية،و تحرير بطيء للاستيراد مع إجراءات رقابة زائدة و ثقيلة،ولا يتوفر نظام معلومات.
- قدرة محدودة على تطوير الأداء الحالي بالمهارات و الإجراءات القائمة.
- مرافق و تجهيزات ضعيفة.

و نظرا لتأثير إجراءات الجمارك و الضرائب هذه على عمل كل المؤسسات عامة،و ليس فقط على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإنه يجب إيلاء الأولوية لمعالجتها.

4. توفر تمويل مؤسسي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة:

تعد هذه مشكلة رئيسية خاصة مع عدم وجود عدد كبير من المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية التجارية التي توفر خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة، وتعتمد المشاريع الصغيرة و المتوسطة على ثلاث مصادر تقليدية:

أ. التمويل من المصادر الذاتية.

ب.التمويل من السوق الرسمي.

ج.التمويل من السوق الموازية.

أ. التمويل من المصادر الذاتية: إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة في تمويلها يتمثل في الموارد الذاتية و المدخرات الشخصية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة.فالمنشآت الصغيرة الحجم تعتمد في الجزء الأكبر من احتياجاتها المالية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة و الأصدقاء كمرحلة أولى،و هذا ما ثبت من خلال الدراسات حيث تبين أن الغالبية العظمى من المشاريع(**80%**)تعتمد على مصادرها الذاتية لتمويل رأس المال العامل و حوالي (**15%**) مشاركة مع آخرين بينما المشاريع التي تقدمت بطلبات عدم تقبل أصحاب المشاريع لها حيث أظهرت النتائج بأن أكثر من **70%** منهم يرون أنها أموال ربوية .و يعاني أكثر من **55%** من أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة من قلة رأس المال و الذي يعتبر مصدر التمويل المتاح،و يرى حوالي **65%** من أصحاب هذه المشاريع أنها لا تلبي احتياجاتهم بالشكل المطلوب.

غير أنه من المشاكل التي تواجه هذا المصدر هو ضالة الممتلكات الخاصة أو وجودها في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع آخرين أو أصول أخرى يصعب تحويلها بسهولة إلى سيولة.هذا و يلاحظ أن التمويل من مصادر ذاتية يعتمد على مدخرات صغيرة جدا.

ب. التمويل من السوق غير الرسمية: كتأتي السوق غير الرسمية أو غير النظامية من حيث الأهمية في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية في المرتبة الثانية غير أن الاقتراض من هذا السوق تتخلله عدة مشاكل أهمها:

- ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بتلك السائدة في السوق الرسمية.
- يعتمد على القروض القصيرة الأجل.
- ضمانات مالية و مادية مجحفة.

تضطر الغالبية العظمى من المشاريع الصغيرة و المتوسطة إلى الاعتماد على وسائل التمويل غير الرسمية بسبب المشاكل و العقبات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي.

و لذلك فإن مسألة تطوير نظام مالي فاعل و مرموق لتوفير مساحة واسعة من خدمات التمويل تعتبر حجر زاوية في إستراتيجية تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة كما و يجب إعطاء أولوية للمسائل الأساسية ،و الثغرات في نمط المشاريع الصغيرة و المتوسطة القائم.

ج. التمويل من السوق الرسمية: تبدي المصارف التجارية تحفظا شديدا في إقراض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمصارف التجارية تحصل على معدلات ضمانات إضافية على الأقل **125%** على شكل أراضي و عقارات،و توفر المصارف بشكل رئيسي إعتمادات مالية على شكل (كشف الحساب) و قروض قصيرة المدى (لمدة سنة) (قروض دوارة) و اعتمادات تجارية لاستيراد مواد خام أو شبه مصنعة.

و في الواقع، فإن المصارف التجارية تقدم قروضا على أسس شخصية إلى حد كبير وتطالب المقترضين بفتح حسابات بضمان الرواتب و مصادر دخل أخرى يمكن التحكم بها، وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن المقترضين من المشاريع الصغيرة و المتوسطة غير قادرين على تقديم خطط عمل رفيعة المستوى أو حتى بيانات مالية للمصارف،و رغم أن مهنة المحاسبة و مؤسساتها شهدت تطورا إلى حد ما، فالتشريعات المحاسبية في بعض الدول لا زالت غير متوائمة مع أفضل الممارسات الدولية و خاصة لمعايير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و هناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم التمييز بين المحاسبة المالية (كما هي في

ممارسات المحاسبة المقبولة عموما)و محاسبة الضرائب،الأمر الذي يمكن أن يشوه سلوك المؤسسات و يعيق قرارات الاستثمار و التشغيل،و لا يوجد هناك متطلبات تشريعية للتدقيق الخارجي للبيانات المالية الأمر الذي قد ينتج عنه غياب الدقة في إعداد التقارير المالية،و عليه فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد دليل مبسط خاص بالمحاسبة و التدقيق للحسابات المالية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة كجانب من تعزيز وجود بيئة مواتية.إن عدم وجود محاسبة كافية يؤثر في تطبيق الشفافية للسياسة الضريبية.

تعتمد السلطات الضريبية على أسس تقديرية حيث تقرر السلطات الضريبية الدخل و الضريبة المطلوبة بحسب القطاع و حجم المؤسسة،و تتذمر المشاريع الصغيرة و المتوسطة من أن جمع الضرائب يتم بصورة آنية و قابلة للتفاوض مع السلطات الضريبية و هذا يوفر مجالا للفساد و إساءة توزيع الموارد.و يسهم هذا النظام كذلك في إفساد الحوافز الضريبية التي وفرتها العديد من القوانين و التي ربما لا تؤتي ثمارها أو تشجع الاستثمارات،و يحتاج اهتماما ملحا في إطار تطبيق الإصلاحات.

إن هناك حاجة ملحة لإقرار القوانين و التشريعات المتعلقة بالعمليات المصرفية للمصارف التجارية،و هناك حاجة للتأكد من أن المصارف تطبق هذه التشريعات بفعالية. و يمكن أن تحمل عملية الإقراض للمشاريع الصغيرة و المتوسطة مخاطر ما لم تأخذ المصارف إجراءات كافية للتخفيف من المخاطر و كذلك التشدد في تقييم المقترضين، ويجب الاهتمام في تشريع تصنيف القروض غير الفاعلة ووضع الشروط لها و سيساعد التطبيق الحازم لدليل التصنيف و الشروط للقروض مقدمي القروض التجارية على تقييم مخاطر إجراءاتهم الإقراضية طبقا لذلك.

و يحتاج المصرفيون التجاريون تدريبا جوهريا في تقييم التسهيلات ،و في الإشراف، و إدارة المخاطر لتقديم القروض قصيرة و متوسطة المدى دون ضمانات إضافية،و يعيق

الافتقار إلى نظام تسجيل محوسب شامل للموجودات يغطي كلا من الموجودات المنقولة وغير المنقولة تطبيق أنظمة المصرف المركزي الهادفة إلى تسهيل عملية تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة. كما أن المصرف المركزي بحاجة إلى مراجعة الأنظمة التي تمنع المؤسسات الحصول على القروض من أكثر من مصرف واحد.و فيما يمكن لهذه الأنظمة أن تمنع ممارسة الاحتيال من جانب المقترضين فإنها تقيد المنافسة بين المصارف و هذا يؤدي إلى إضعاف الفاعلية و خدمات العملاء ،و اعتماد الإقراض المبدع.أنشأت معظم الدول تقريبا هيئات خاصة تعمل على جمع و توفير المعلومات للمقرضين (مصارف،شركات،حكومات،بائعي التجزئة...الخ).استناد إلى تاريخ ممارسة التسهيلات بالنسبة للإفراد أو الأعمال و مدى الاعتمادية لديهم،و هذا النظام يمكن مانحي التسهيلات من تنفيذ عمليات إقراض بناء على المعلومات و على قرارات معتمده مما يقلل الوقوع بالأخطاء و يمكن المقترضين من الحصول على التمويل بشروط و ظروف أفضل.

5. عدم وجود نظم معلومات كافية:

على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات و المعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات و التي غالبا ما تكون متباينة ومتقادمة في حالة توافرها و ذلك بسبب تعدد الأجهزة المعينة بها.و عدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع على الأغلب.

و لذلك فإن من المشاكل التي تواجه عمليات الإقراض من المصارف هي عدم وجود معلومات كافية عن الخدمات و السلع في السوق، ونتيجة لذلك فأنه لا يمكن وضع تصور كاف و دقيق للطلب و العرض على الخدمات و السلع الأخرى الذي يجعل تقييم المشروع مسألة صعبة.و هناك حاجة لأن تقوم الجهات المعنية بجمع و توفير المعلومات المالية والاقتصادية لمجتمع الأعمال لإتاحة اتخاذ قرارات أفضل تتعلق بالاستثمار و التخطيط من

قبل القطاع الخاص.و يمكن أن تلعب غرفة الصناعة و التجارة دورا قياديا في هذا المجال عن طريق جمع البيانات الخاصة بالأعمال من أعضائها.كما أن المؤسسات الاستشارية الخاصة يمكن أن تقوم بعمليات مسح و جمع بيانات ووضعها بمتناول المؤسسات مقابل رسوم مناسبة.

6. عدم وجود سوق رأس المال:

إن الثغرة الرئيسية في القطاع المالي هي عدم وجود سوق لرأس المال سواء للسندات أو الأسهم و هذا جعل من توفر رأس المال المخاطر محدودا جدا و يؤثر بشكل خاص في النمو الفعلي للمؤسسات متوسطة الحجم.أن غياب سوق رأس المال يعني كذلك أن المودعين لا يوجد لديهم مجال لاستثمار رأس المال في سوق الأسهم لتحقيق نمو رأسمالي بعيد المدى لاستكمال أية خطة ادخار أو تعويض.إن عدم وجود سوق رأسمال محلي يمكن أن يحفز المدخرين على استثمار مدخراتهم خارج البلاد مما يحجب هذه الأموال عن تمويل الاستثمارات المحلية.و هناك حاجة لإقامة سوق لرأس المال بغية توفير أدوات ادخار بديلة منافسة بدلا من فتح حسابات في المصارف،و مع أن الأعداد المحتملة للانضمام إلى هذا السوق يعتبر محدودا في الوقت الحالي،فإنه من المهم إطلاق عملية إنشاء سوق رأس المال وسيحتاج هذا إلى إطار من التشريعات و القوانين،ووكلاء الترخيص،و صناع السوق...الخ،إلى بعض الوقت كما أظهرته التجربة في دول نامية أخرى(المغرب، مصر،...الخ)و التي أقامت أسواق رأس مال خاصة بها حديثا.

7. ضعف المهارات الفنية و مهارات إدارة الأعمال:

ينبغي النظر إلى أبعد من قطاعات الصناعات التقليدية و إدخال صناعات تقوم على تكنولوجيا حديثة و إيجاد آليات لتسهيل دخول المؤسسات الخاصة إلى القطاعات والأعمال التي يقدمها حاليا القطاع العام، وعليه فهناك حاجة إلى مستوى عال من

المهارات لإقامة و إدارة أعمال يمكنها المنافسة في الأسواق الدولية.يحتاج كل من الرياديين الجدد و المشاريع الصغيرة و المتوسطة إلى مساعدة فنية و مهنية مختلفة لإثبات إنتاجيتها و تنافسيتها،نظرا للمنافسة القوية و انفتاح الأسواق.

إن القدرة على المنافسة في عالم مفتوح تعد شرطا أساسيا لنمو الاقتصاد الخاص بشكل ثابت .و تقدم العديد من حكومات الدول النامية و المتقدمة مجموعة واسعة من الخدمات الفنية و خدمات تنمية الأعمال،و غالبا ما تكون مدعومة للأفراد و الرياديين وللمشاريع الصغيرة و المتوسطة.

و من الواضح أنه لكي يتم تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فاعل و لتحسين تنافسيتها فإن هناك حاجة لبرامج تدريب حديثة و ربما من خلال مؤسسات تدريب متخصصة في قطاعات محدودة مثل إدارة الفنادق،إدارة الإنشاءات، التدريب المالي و المصرفي،و إدارة المنتجعات...الخ.و هناك حاجة لإلى رفع مستوى برامج التدريب المهني و تقديم برامج جديدة لدعم قطاعات مثل : الإنشاءات،السياحة و الصناعة...الخ وبالإضافة لذلك،هنالك دور للدعم الرسمي لإيجاد مرافق عامة مثل هيئة مواصفات ومقاييس و مراكز التكنولوجيا المتخصصة بتقديم الخدمات الفنية في مجالات كتحسين تصميم المنتج، و شراء المعدات،و تحسين مخطط المصنع و انسيابية العمل،و ضبط التكاليف.تعد الخدمات الاستشارية لتلبية المعايير النوعية الدولية ضرورة ملحة،و قد أقام عدد كبير من الدول النامية مثل الهند ،و تركيا،و رومانيا مثل هذه المراكز لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للارتقاء بالتكنولوجيا لمستوى المعايير الدولية.

8. النقص في البنية التحتية:

يبدو أن توفر بنية تحتية مؤهلة(أرض،مبان موصولة بالمياه ، كهرباء،شيكات صحية،طرق،سكك حديد،و مطارات)يشكل عائقا أمام تأسيس و نمو المشاريع الصغيرة

والمتوسطة. و تعتبر الأراضي القريبة من المراكز الحضرية الرئيسية غالية الثمن،كما أن السعي للحصول على حقوق ملكية من خلال الشراء أو الاستئجار يعتبر صعبا إلى حد ما يسبب عدم الوضوح و التضارب في حقوق الملكية،وعلاوة على ذلك ،فإن السلطات المحلية غالبا ما تبدو غير راغبة أو بطيئة في الاستجابة لطلبات البيع أو الاستئجار للأراضي العامة من قبل المشاريع الصغيرة و المتوسطة.إن توفر أراضي مناسبة مع خدمات كافية (مياه،كهرباء،مجاري،و معالجة المخلفات الناجمة،و طرق مواصلات و مباني ورش العمل) هو مطلبا أساسيا بالإضافة إلى توفر مصادر الطاقة و المياه وخدمات الاتصال لأغلبية المشاريع،و قد يعمل أصحاب هذه المشاريع على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة و أحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية قبل بدء المشروع.

المعوقات الداخلية أمام انطلاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الإدارة و التنظيم	الخطط
- عدم كفاية نظم المحاسبة و السجلات. - عدم كفاية نظم ضبط الإعتمادات و الفواتير. - عدم كفاية طرق مراقبة التدفق النقدي والتكاليف و الفوائد. - عدم كفاية نظم الاتصال الرسمية و غير الرسمية. - عدم كفاية نظم التحكم لضبط الفاعلية و النوعية و تقليل التالف.	- عدم القدرة على وضع الخطط المطلوبة من المصارف و الشركاء الآخرين. - عدم القدرة على التفاوض على أسس الخطة بمرونة. - الفشل في تعديل الخطط استنادا لما تم اكتسابه من معرفة السوق. - الفشل في إعادة التفاوض حول الترتيبات مع الدائنين و الشركاء. - الفشل في التفكير الاستراتيجي منذ

- عدم كفاية سجلات الموظفين. - عدم كفاية الترتيبات مع الشركاء والمساهمين.	البداية. - الفشل في التركيز على القضايا الهامة ومراعاة الأولويات.

المعوقات الخارجية أمام انطلاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الإدارة و التنظيم	الخطط
- طول و تعقيد عملية التسجيل. - طول و تعقيد نظم الترخيص. - ضعف حقوق الملكية و تشريعات النقل. - تعقيد و تداخل نظام الضرائب ورسوم التأمين الباهضة. - عدم وجود فهم كافي من المسؤولين لأهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة. - عدم وجود تشريع رسمي لمهام و حقوق المدراء و المساهمين و الشركاء.	- شروط زائدة للحصول على أذونات التأسيس باعتمادها على وجود خطط عمل. - التأكيد الزائد على عدم كفاية خطط الرقابة المالية من قبل الدائنين والمستثمرين.

المطلب الثاني : دور السياسات و البرامج الحكومية في دعم و تطوير القطاع الاقتصادي

كما رأينا سالفا تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جملة من العراقيل تعيق مسيرتها، ونظرا لأهمية هذا القطاع قامت الجزائر بجملة من البرامج لتنمية هذه المؤسسات وزيادة تنافسيتها،كما قامت بإنشاء العديد من الهيئات لتمويلها.

برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك جملة من البرامج تسعى لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل تنافسيتها يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ البرنامج الوطني لترقية التنافسية الصناعية المسطر من طرف وزارة الصناعة.
- ✓ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسطر من طرف وزارة م.ص.م و الصناعات التقليدية.

وهذه البرامج كلها تهدف إلى زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها لتواكب نظيرتها في الدول المتقدمة و خصوصا في ظل الشراكة **الأورو متوسطية**،و أهم هذه النقاط التي تهدف إليها هذه البرامج يمكن استخلاصها فيما يلي:

- تبني أنظمة تسيير جيّدة لهذه المؤسسات أمر ضروري و مشروط لتحقيق التقدم[1].
- تقوية و تحسين مستوى الموارد البشرية،سواء من خلال التأطير الجيد أو من خلال تبني سياسة تكوين.
- الإدراك الجيد لظروف السوق، و التموقع المؤسسة.
- تطبيق إستراتيجية للتطوير و التنمية.
- البحث المستمر لتحقيق الإبداع و التجديد.
- خلق هيئات لدعم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحسين التنافسية و الشراكة و تقديم الضمانات على القروض المقدمة ل م.ص.م.
- إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاع الخاص نظرا أهميتها في تحقيق التنمية.

[1] ضحاك نجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص.م في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف18/17 أفريل 2006 ،ص 05

- إنشاء بنك معلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **Banque données**

كان هذا عن أهم الأهداف التي جاءت بها برامج إعادة تأهيل م. ص.م و هذا من أجل تحسين مستوى أدائها و تعزيز مكانتها في الاقتصاد.

المطلب الثالث : التوصيات المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات .ص و م:

- محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية و الخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات.

- محاولة تطوير و تنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.

- خلق مناخ نظيف و مناسب(سياسيا، اقتصاديا،اجتماعيا،قانونيا) لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل الاستثمار فيها.

- مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية و الفساد البنكي و فتح الباب أمام صغار المستثمرين.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، و تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفاتها.

- ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- بناء الربط و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة.

- تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما و التي تعمل في قطاعات التكنولوجية متقدمة خصوصا.

- تخفيف العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الرفع من قدرتها التنافسية و تشجيع الاستثمار.

- تقديم حلول للمشاكل التكنولوجية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء فروع أو فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية.
- تحفيز البنوك الخاصة و مساعدتها لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تكييف القوانين و الآليات الجمركية مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي و تقني و علمي و قانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعم و الدفع ضروري لترقيتها و تطويرها في إطار منسجم.
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لتكريس روح التفاؤل و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تحسين أدائها.

خـــــلاصـــــة:

إن المتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات يظهر له أنها في تطور مستمر من حيث عددها و التشريعات و القوانين المنظمة و المرافقة لها و ذلك بعد ما كانت في فترة ما بعد الاستقلال لا تحظي باهتمام كبير من طرف الدولة هذا أن دل على شيء إنما يدل على إدراك الدولة الجزائرية لأهمية هذه المؤسسات و دورها في التنمية الاقتصادية الشاملة و مالها أفاق واعدة في المستقبل ،و بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من إرادة سياسية لتطوير هذه المؤسسات و إلى ما تملكه من مؤهلات و موارد طبيعية و بشرية هائلة،يكفي أن تقوم الدولة الجزائرية بخطوات جدية و تكميلية لما قامت به للنهوض بهذا القطاع من أجل تحقيق التنمية الشاملة و من أجل تدعيم قدراتها على الصمود أمام الظروف الاقتصادية المقبلة عليها الجزائر و المتمثلة في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد تناولنا في هذه المذكرة أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية و إننا قد بدأنا الموضوع بدراسة عموميات حول هذه المؤسسات من تعريفها و خصائصها و الاهتمام الدولي بها، ثم قمنا بدراسة مدخل نظري حول التنمية الاقتصادية و في الأخير تطرقنا إلى أثرها على التنمية الاقتصادية بالرغم من تناول هذا الموضوع من طرق آخرين و يتمثل ذلك من خلال دورها كأداة للتنمية الاقتصادية أو كدورها في المشاريع الاستثمارية أو من ناحية تأهيل هذه المؤسسات إلا أن نظرا لحداثة الموضوع و الدور الهام الذي تؤديه فهو مازال موضع اهتمام الكثير سواء من ناحية توفير الشغل و القضاء على البطالة أو من ناحية زيادة الناتج المحلي الإجمالي و الرفع من القيمة المضافة أو كأداة لتشجيع الاستثمار وزيادة الثروة و من ناحية تلبية متطلبات السكان من المواد الاستهلاكية و تحسين ظروف المعيشة و الحافز و الدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة شهدت انتشار واسع في السنوات الأخيرة نظرا لظهور العولمة و محاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي و تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي مما أدى إلى ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

أولا: المراجع بالعربية.

1- الكتب:

- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 1997.

- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992.

- باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية الشاملة المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة 1، 2003.

- بشير محمد التيجاني، مفاهيم و أراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987.

- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار وائل للنشر ، عمان، الطبعة 2، 1997.

- حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة، مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 299، القاهرة، 2006.

- رمز إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية ، دار الجامعية للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 1991.

- سلوى راوي جمعة، البيئة و التنمية، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ، العدد 9، 1999.

- شاهين بهاء، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة 1 ، 2007.

- عبد الجبار حميد عبيد البهائي، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2001.

- عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي و التوازن البيئي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

- عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها- دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة 1، 2010.

- غدير بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة للطباعة و النشر ، بيروت، 2001.

- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر 2006.

- فتحي السيد أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

- فرانسو بيرو، فلسفة لتنمية جديدة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1983.

- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار الإثراء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة1، 2010.

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليبي، التنمية الاقتصادية – مفهومها- نظرياتها- سياساتها- الدار الجامعية، مصر 2004.

- محمد محمود الإمام، السكان و الموارد البيئية و التنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة 01، بيروت، 2006.

- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية،بيروت، 1983.

- منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

- ناصر دادي عدون، لاقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية للنشر، الجزائر، الطبعة1، 1998.

- نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر و التوزيع، المجد، الطبعة 01، لبنان، 2006.

- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2006.

2- تقارير، ملتقيات و مجلات:

- بن طيب هديات خديجة، بن يوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية، جامعة سطيف، أفريل، 2008.

- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومتطلبات التكيف مع مستجدات العالمية، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17- 18 أفريل، شلف، 2006.

- سنوسي زوليخة – بوزيان عبد الرحمان هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة، سطيف، 2008.

- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2008.

- قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2008.

- ضحاك نجيبة، المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم، آفاق تجربة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17- 18 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية جامعة شلف، 2006.

- صالحي صالح، التنمية الشاملة و المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، جامعة سيف، 17-18 أفريل 2008.

- لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل سياسة تطوير الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الجزائر، 2008

- نوازد عبد الرحمان الهيتي ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم و التحديات المستقبلية، مجلات علوم إنسانية .

- وزارة التجارة الخارجية، تسيير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير، 2002.

- المؤسسة العربية لضمان الاستمرار، تقرير مناخ استثمار للدول العربية لعام 2005، الكويت ، يونيو 2006.

3- مذكرات:

- بن رمضان حفصة، آزمور عكاشة، تمويل البنوك الأجنبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر02 جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013.

- قنديزة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

- لمجد بوزيدي، إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تخرج ماجستير ، جامعة أمحند بوقرة، بومرداس، 2009.

- زكرياء زيدود، الدور الاقتصادي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

- خسيس فتيحة، بابا عربي رحيمة، فعالية سياسة التمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ليسانس ، جامعة ورقلة، 2008.

- عائشة عصمان، دلال حفاف، الأدوات الكمية لقياس التنمية البشرية المستدامة، مذكرة ليسانس ، جامعة ورقلة، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Gérard de bernis, Industries industrialisantes et le contenu d'un politique régionale, 1966

- Beat Burgenmetes."Politiques économiques du Développement Durable",1er, Edition, Boeck, Université, Paris,2008

- Bruno Cohen Ba crie, communiques efficacement sur le développement durable, les éditions Demos,Paris,2006

- Octave Gélinier et autres, Développement Durable Pour une Entreprise compétitive et Respansable, 3eme éditions,Esf, Editeus, cegos,France, 2005

- مواقع الانترنت

- Annuaire Statistique. ONS. 1999.
- http:www.4geography.com Vbt354.html

الملخص: يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، وذلك لما تمتلكه من خصائص التي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصاديتها، بحيث أضحى من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية مستدامة في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعي الجزائر وعلى غرار بقية الدول تسعي إلي النهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلي توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة والتنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف المناطق المكونة لها.

Résumé :

Le monde passe, au stade actuel une période de concurrence aiguë entre les pays de la zone de soutien et de mise à niveau de l'espace des moyennes et petites et des micro entreprises et mise à profit pour répondre aux exigences du développement durable dans tous les domaines des droits économiques, sociaux et environnementaux, et maintenant ces institutions représentent un choix stratégique et alternative la plus pratique en face des nations développées et en développement, et qu'en raison de son des biens qui se qualifient eux pour atteindre le taux de croissance désiré et de surmonter les déséquilibres structurels qui imprime leurs économies, de sorte qu'il ne devrait pas permettre une croissance équilibrée et durable de développement local dans ces pays sans le soutien et le développement des moyennes et petites et des micro entreprises.

Sur cette base et compte tenu de l'évolution économique accélérée, l'Algérie est à la recherche, comme le reste du pays qui cherchent à promouvoir ce type d'institutions à travers l'adoption d'une stratégie intégrée visant à laquelle pour guider les avantages de ces institutions pour servir le développement global et de développement local durable dans les différents domaines de ses constituants.

Abstract :

The world is passing at this stage a period of intense competition between the countries of the support area and upgrade the space medium and small and micro businesses and leveraging to meet the requirements of sustainable development in all areas of economic, social and environmental rights, and now these institutions represent a choice strategic and most practical alternative facing the developed and developing nations, and that because of its property that qualify them to achieve the desired growth rate and to overcome the structural imbalances that prints their economies, so that it should not allow balanced and sustainable growth of local development in these countries without the support and development of medium and small and micro enterprises.

On this basis and given the rapid economic development, Algeria is looking like the rest of the countries seeking to promote such institutions through the adoption of an integrated strategy on which to guide the benefits of these institutions to serve the overall development and sustainable local development in the different areas of its constituents.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة،أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط الاقتصادي.

Key words : small and medium-sized enterprises, economic development, sustainable development, the impact of SMEs in economic activity.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, le développement économique, le développement durable, l'impact des PME dans l'activité économique.